ISSN(Print): 1813-4521 OnIine ISSN:2663-7502
Journal Of the Iraqia University
available online at: https://www.mabdaa.edu.iq

جزء في صيام الست من شوال للحافظ أبي زرعة العراقي

-دراسة وتحقيق-

إعداد الأستاذ المساعد الدكتور
أحمد محمد محمود المشهداني

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد:

فإنَّ علم الحديث من أجلِّ علوم الشريعة وأدقِّها مسلكًا، إذ به تُعرف مراتب الأخبار، وتميَّز صحيحها من سقيمها، ويُكشف عن وجوه الاختلاف في الروايات، وتُعرف أحوال الرواة ومراتبهم، وتُستجلى العلل الخفية التي قد لا تظهر بمجرد النظر في ظاهر الإسناد. وقد أودع أئمة هذا الشأن في مصنفاتهم خلاصة نظرهم النقدي الدقيق، فكان تراثهم الحديثي ثروة علمية لا يستغني عنها الباحث في السنة النبوية وعلومها.

ومن القضايا التي تكشف بوضوح عن دقة منهج المحدثين في النقد: اختلاف الروايات في الحديث الواحد، وتعدد طرقه وألفاظه، واختلاف الرواة في رفعه ووقفه، أو في تسمية بعض رواته، أو في الوصل والإرسال، ثم النظر في مجموع هذه الطرق والموازنة بينها للوصول إلى الوجه الأرجح. وهذا اللون من الصناعة الحديثية لا يكتفي فيه الباحث بالحكم على إسناد مفرد، بل يحتاج إلى استقراء طرق الحديث، ومعرفة مدار الرواية، ودراسة أحوال رجالها، وجمع أقوال النقاد ومناقشتها، والنظر في المتابعات والشواهد والقرائن المحتفة بالخبر.

وتأتي هذه الدراسة في هذا السياق؛ إذ تتناول نصًّا حديثيًّا اعتنى مؤلفه بجمع طرقه والكلام على رجاله ومناقشة ما قيل فيه من تصحيح أو تضعيف، وهو حديث أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه في صيام ستة أيام من شوال، الذي ورد في النص بلفظ: «من صام رمضان ثم أتبعه ستًّا من شوال كان كصيام الدهر». وقد بدأ المؤلف بذكر الحديث من طرق متعددة، ثم عقد له بحثًا مستقلًا، فصرّح بأن الكلام عليه يكون «من وجوه»، وابتدأ بالكلام على رجاله، مع عناية خاصة بعمر بن ثابت وسعد بن سعيد.

وتبرز أهمية النص من خلال المنهج الذي سلكه مؤلفه في معالجة الحديث؛ فلم يقف عند إيراد أصل الرواية، بل استوعب عددًا من طرقها، وتابع اختلاف الرواة في إسنادها، وناقش ما ذكره النقاد في بعض رجالها، كما عرض لما ورد في الحديث من طرق أخرى عن عدد من الصحابة، ومن ذلك أوس بن أوس، وشداد بن أوس، وجابر بن عبد الله، والبراء بن عازب، وثوبان، وابن عباس، وابن عمر، وأبي هريرة، وعائشة رضي الله عنهم. وهذا الجمع للطرق والشواهد يكشف عن محاولة المؤلف بناء الحكم الحديثي على أساس الاستقراء والموازنة، لا على طريق منفرد.

ومن أبرز المسائل النقدية التي يعالجها النص اختلاف الرواية عن عمر بن ثابت وسعد بن سعيد، وما ترتب على ذلك من اختلاف في الحكم على الحديث؛ فقد عرض المؤلف لأوجه الاختلاف في رفع الحديث ووقفه، ونقل رواية شعبة التي جاء فيها الحديث موقوفًا، كما ناقش الاختلاف الواقع على سعد بن سعيد في اسم شيخه، وبيّن الطرق التي جاء فيها الحديث عن عدد من الرواة، ثم وقف عند الحكم على الحديث من جهة الصحة والضعف.

كما تتميز المادة العلمية في المخطوط بوجود مناقشات نقدية دقيقة لأقوال بعض الأئمة؛ إذ لم يكتف المؤلف بنقل القول المخالف، بل أفرد له أوجهًا في الرد والمناقشة، ومن ذلك مناقشته لما نُقل عن ابن دحية من تضعيف الحديث، وردّه على دعوى انحصار مدار الحديث في سعد بن سعيد، ومناقشته الاستدلال بعدم رواية الإمام مالك للحديث، مع الاستعانة بكلام ابن عبد البر وغيره في تفسير موقف مالك من حديث صيام الست من شوال.

وتتضح القيمة العلمية للنص كذلك في عنايته بالتفريق بين الرواة المتشابهة أسماؤهم، ومناقشة أوهام النسبة إلى بعض الرواة، والرجوع إلى أقوال أئمة الجرح والتعديل في توثيقهم وتضعيفهم؛ فقد تناول سعد بن سعيد بن قيس الأنصاري، ونقل فيه أقوال أحمد بن حنبل، وابن معين، وابن سعد، والنسائي، وابن عدي، وابن حبان، والعجلي، ثم انتهى إلى ترجيح ما يراه في حاله في ضوء مجموع أقوال النقاد.

ومن هنا تتجلى أهمية تحقيق هذا النص وإخراجه في صورة علمية محققة؛ لما يشتمل عليه من مادة حديثية ونقدية متصلة بمناهج المحدثين في دراسة الأسانيد والمتون، وبكيفية التعامل مع اختلاف الروايات، وبالموازنة بين أقوال النقاد، فضلًا عن كثرة الإحالات إلى مصادر الحديث والرجال والعلل والشروح، مما يجعله نصًا جديرًا بالعناية والتحقيق والدراسة.

وقد اقتضت طبيعة هذا العمل الجمع بين جانبين متكاملين: أولهما تحقيق النص وإخراجه على أقرب صورة يمكن الوصول إليها من مراد مؤلفه، وذلك بضبط النص، وتصحيح ما وقع فيه من تصحيف أو تحريف بحسب ما تسمح به القرائن والمصادر، وتخريج الأحاديث والآثار، والتعريف بالأعلام والرواة، وضبط الإحالات والعزو إلى مظانها. وثانيهما دراسة المادة العلمية دراسة نقدية تكشف عن منهج المؤلف في التعامل مع الحديث، وتبرز وجوه الاستدلال التي اعتمدها، وتبيّن مدى قوة مناقشاته وترجيحاته في ضوء قواعد النقد الحديثي.

كما أن تحقيق النصوص الحديثية لا يقتصر على مقابلة الكلمات وإثبات الفروق اللفظية، بل يتطلب في مثل هذا النص خصوصًا معرفة مصادر المؤلف ومصادر الروايات التي ينقل عنها؛ لأن كثيرًا من ألفاظ الأسانيد والنقول قد يتعرض للتصحيف عند انتقالها بين النسخ، ولا سيما مع تشابه أسماء الرواة وكثرة طبقات الإسناد. وقد ظهر في النص تعدد صيغ التحمل والأداء، مثل القراءة والسماع والإجازة، مما يبرز أهمية المحافظة على هذه الألفاظ وعدم تسويتها أو تغييرها دون مستند.

وتزداد أهمية المخطوط من جهة كونه يحمل مادة علمية مرتبطة بسلسلة من الرواية والإجازة، فقد افتتح النص بإسناد متصل إلى الإمام مسلم، ثم أورد روايات الحديث وطرقه، وهو ما يمنح النص قيمة من الناحية التوثيقية، فضلًا عن قيمته من الناحية النقدية.

ولا يخفى أن دراسة حديث صيام ستة أيام من شوال تكتسب أهميتها من كثرة طرقه وتعدد الصحابة الذين رويت عنهم ألفاظ وأسانيد في معناه، ومن ثم فإن الحكم عليه لا ينبغي أن يبنى على طريق واحد أو راوٍ واحد، بل على استقراء مجموع المرويات والنظر في اختلافها، وهو المنهج الذي سعى النص إلى إبرازه من خلال تتبع الطرق، وذكر المتابعات، واستحضار أقوال أئمة النقد، ومناقشة الاعتراضات الواردة على الحديث.

وعليه، فإن تحقيق هذا المخطوط ودراسته يهدف إلى إحياء نص حديثي نقدي ذي قيمة علمية، وإتاحته للباحثين في صورة أقرب إلى التحقيق العلمي المنضبط، مع إبراز ما يتضمنه من جهود في نقد الرواية وتمييز صحيحها من معلولها، والكشف عن منهج مؤلفه في الجمع والترجيح والمناقشة، وإظهار صلة ذلك بالمناهج التي قررها أئمة الحديث في نقد الأسانيد والمتون.

وقد اقتضت الدراسة أن تُبنى على جملة من الأسس، من أهمها: العناية بإثبات النص وضبطه، والعزو إلى الأصول الحديثية، وتتبع طرق الأحاديث التي أوردها المؤلف، والتعريف بالرواة الذين تدعو الحاجة إلى التعريف بهم، ومقارنة أقوال أئمة الجرح والتعديل، والكشف عن مواضع الاختلاف في الروايات، ثم دراسة المناقشات النقدية التي أوردها المؤلف، دون إخلال بالتمييز بين نصه الأصلي وبين ما يضاف إليه من عمل المحقق.

وإن هذا العمل، مع ما يكتنف تحقيق النصوص التراثية من صعوبات، يأتي إسهامًا في خدمة السنة النبوية وتراث المحدثين، وإبراز جانب من الدقة النقدية التي امتاز بها علم الحديث عند أئمته، سائلين الله تعالى أن يجعل هذا الجهد خالصًا لوجهه الكريم، وأن ينفع به الباحثين وطلبة العلم، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.ش

ملخص الدراسة

تتناول هذه الدراسة تحقيق ودراسة جزءٍ حديثي للحافظ أبي زرعة العراقي، يتناول حديث أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه في صيام ستة أيام من شوال، وهو الحديث المشهور بلفظ: «من صام رمضان ثم أتبعه ستًّا من شوال كان كصيام الدهر». وتتبع أهمية النص من قيمته الحديثية والنقدية، ومن المنهج الذي اتبعه مؤلفه في جمع طرق الحديث، ودراسة أسانيده، والكلام على رجاله، ومناقشة أقوال المحدثين في تصحيحه وتضعيفه، مع تتبع وجوه الاختلاف في الروايات والموازنة بينها.

وقد افتتح أبو زرعة العراقي جزأه بذكر ستة أسانيد للحديث، ثم قسم بحثه إلى وجوه متعددة، بدأها بالكلام على الصحابي أبي أيوب الأنصاري ورجال الإسناد، مع عناية خاصة بالراويين عمر بن ثابت وسعد بن سعيد، ثم تناول تخريج الحديث والاختلاف في إسناده وحكم المحدثين عليه، وأورد الأحاديث الأخرى الواردة في الباب، ثم تعرض لمفردات الحديث وفوائده، وانتهى الجزء أثناء مناقشة مسألة استحباب صيام الست والرد على المانعين.

وتبرز القيمة العلمية للنص في اعتماده على استقراء طرق الحديث وشواهده، وعدم الاقتصار على طريق واحد في الحكم عليه؛ فقد تتبع المؤلف الروايات الواردة عن عدد من الصحابة، وناقش اختلاف الرواة في رفع الحديث ووقفه، واختلافهم في أسماء بعض شيوخ الإسناد، كما عرض أقوال أئمة الجرح والتعديل في الرواة، ولا سيما سعد بن سعيد، وجمع أقوال أحمد بن حنبل، وابن معين، وابن سعد، والنسائي، وابن عدي، وابن حبان، والعجلي، ثم وازن بينها للوصول إلى ما يراه أقرب إلى الصواب.

كما اشتملت الدراسة على مناقشة نقدية لما أورده بعض العلماء من اعتراضات على الحديث، ومن أبرزها مناقشة قول ابن دحية في تضعيفه، ودعواه انحصار مدار الحديث في سعد بن سعيد، واستدلاله بعدم رواية الإمام مالك له. وقد ناقش المؤلف هذه الاعتراضات، مبينًا وجود المتابعات لحديث سعد بن سعيد، وأن عدم رواية مالك للحديث لا يكفي للحكم بتركه، فضلًا عن التمييز بين سعد بن سعيد الأنصاري وغيره ممن تشابهت أسماؤهم.

أما الجانب التحقيقي، فقد قام على ضبط النص وإخراجه في أقرب صورة ممكنة إلى مراد مؤلفه، وتصحيح ما يظهر من التصحيف والتحريف بالرجوع إلى المصادر والأصول، وتخريج الأحاديث والآثار، والتعريف بالأعلام والرواة، وضبط الإحالات والعزو، مع المحافظة على صيغ التحمل والأداء الواردة في النسخة، كالسماع والقراءة والإجازة. وتكتسب النسخة أهمية خاصة لاتصال سندها بالإمام مسلم، ولما تتضمنه من مادة حديثية ونقدية موثقة.

This study examines and analyzes a section of hadith compiled by the scholar Abu Zur'ah al-'Iraqi, specifically the hadith of Abu Ayyub al-Ansari (may God be pleased with him) concerning fasting six days of Shawwal. This hadith is well-known, stating: "Whoever fasts Ramadan and then follows it with six days of Shawwal, it is as if he fasted the entire year." The text's significance stems from its hadithic and critical value, as well as the methodology employed by its author in compiling the hadith's various chains of transmission, studying its chains of narrators, discussing the narrators themselves, and examining the opinions of hadith scholars regarding its authenticity or weakness. The study also explores the differences in the narrations and compares them.

Abu Zur'ah al-'Iraqi began his section by mentioning six chains of transmission for the hadith, then divided his discussion into several parts. He started by discussing the Companion Abu Ayyub al-Ansari and the men in the chain of transmission, paying particular attention to the narrators 'Umar ibn Thabit and Sa'd ibn Sa'id. He then addressed the hadith's authentication, the differences in its chain of transmission, and the hadith scholars' rulings on it. He included other hadiths related to the topic, then discussed the hadith's vocabulary and benefits. The section concluded with a discussion of the permissibility of fasting the six days of Shawwal and a refutation of those who prohibit it.

The scholarly value of the text lies in its reliance on examining the hadith's various chains of transmission and supporting evidence, rather than limiting its evaluation to a single chain. The author traced the narrations transmitted from a number of Companions, discussing the differences among narrators regarding the attribution of the hadith to the Prophet (marfu') or to a Companion (mawquf), and their variations in the names of some of the chains of transmission. He also presented the opinions of the leading scholars of hadith criticism (jarh wa ta'dil) concerning the narrators, particularly Sa'd ibn Sa'id, and compiled the opinions of Ahmad ibn Hanbal, Ibn Ma'in, Ibn Sa'd, al-Nasa'i, Ibn 'Adi, Ibn Hibban, and al-'Ijli, then weighed them to arrive at what he considered the most accurate view.

The study also included a critical discussion of objections raised by some scholars against the hadith, most notably Ibn Dahya's claim of its weakness, his assertion that the hadith's chain of transmission was limited to Sa'd ibn Sa'id, and his argument based on the fact that Imam Malik did not narrate it. The author addressed these objections, demonstrating the existence of supporting narrations for Sa'd ibn Sa'id's hadith, and that Malik's lack of narration was insufficient grounds for rejecting it. Furthermore, he distinguished between Sa'd ibn Sa'id al-Ansari and others with similar names. As for the critical aspect, it involved meticulously editing the text and presenting it as closely as possible to the author's intended meaning, correcting any errors or distortions by consulting original sources, tracing the hadiths and narrations, identifying the figures and narrators, and verifying references and attributions, while preserving the established methods of transmission and performance found in the manuscript, such as hearing, reading, and authorization. This manuscript is particularly significant due to its chain of transmission connecting it to Imam Muslim and because it contains documented hadith and critical material.

ترجمة ولي الدين أبو زرعة أحمد بن عبد الرحيم العراقي (٧٦٢–٨٢٦هـ)

هو الحافظ الإمام، ولي الدين أبو زرعة، أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن إبراهيم، الكردي الأصل، القاهري المولد والنشأة، الشافعي المذهب، المعروف بابن العراقي. وُلد بالقاهرة في ذي الحجة سنة اثنتين وستين وسبعمائة، ونشأ في بيت علم وحديث، فوالده هو الحافظ الكبير زين الدين أبو الفضل عبد الرحيم العراقي، أحد أئمة الحديث في عصره، وكانت له عناية بالغة بتعليم ابنه وتربيته العلمية منذ صغره١.

نشأ ولي الدين في عناية أبيه، فبكّر به إلى مجالس العلماء، وأسمعه من عدد من المسندين والمحدثين وهو صغير، ثم رحل به أبوه إلى الشام سنة ٧٦٥هـ، فأسمعه من جماعة من علمائها وحفاظها، ثم عاد إلى القاهرة، فأقبل على طلب العلم بنفسه، فحفظ القرآن وعدداً من المختصرات والمتون، ولازم مجالس العلماء، واشتغل بالفقه والحديث والعربية والأصول والمعاني والبيان. ثم رحل إلى الحجاز، فسمع بالمدينة ومكة من جماعة من المحدثين والعلماء، كما جدد رحلته إلى الشام بعد ذلك، واستفاد من علمائها2.

وكان من أبرز شيوخه الذين لازمهم وانتفع بهم: والده الحافظ عبد الرحيم العراقي، وشهاب الدين ابن النقيب، وجمال الدين الإسنوي، ومحمد بن عبد المعطي المكي، وأحمد بن عبد الرحيم التونسي، وعبيد الله العفيفي القزويني، وإبراهيم الأبناسي، وابن الملقن، وسراج الدين البلقيني، والحافظ نور الدين الهيثمي وغيرهم. وقد كان لهذه الملازمة أثر واضح في تكوين شخصيته العلمية، فبرز في الحديث والفقه وأصول الفقه، وشارك في علوم العربية وغيرها.٣ وتذكر المصادر أن الهيثمي كان من أقرب أصحابه إليه، وأنه لازم والده وابنه وانتفع بهما، ثم تزوج ابنة الحافظ العراقي.

---

١ ينظر: ابن حجر، إنباء الغمر بأبناء العمر، ٨/٢١–٢٢؛ السخاوي، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، ١/٣٣٦–٣٤٤؛ ابن فهد، لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ، ص٢٨٤

2 ينظر: ابن حجر، إنباء الغمر، ٨/٢١–٢٢؛ السخاوي، الضوء اللامع، ١/٣٣٦–٣٣٧

٣ ينظر: السخاوي، الضوء اللامع، ١/٣٣٦–٣٤٤؛ ابن فهد، لحظ الألحاظ، ص٢٨٤ وما بعدها

ولما ذاع صيته وكثر اشتغاله بالعلم، قصده الطلبة من مختلف الجهات، وكثر الآخذون عنه، حتى وصف السخاوي كثرة تلامذته بقوله إن من القليل أن يوجد من فضلاء المذاهب من لم يأخذ عنه. ومن أشهر من أخذ عنه: تقي الدين الفاسي، ومحمد المناوي، وابن الهمام، ومحمد بن فهد المكي، والشمني، وغيرهم من أئمة العلم في القرن التاسع.١

وقد حظي ولي الدين بمكانة علمية كبيرة، وشهد له العلماء بسعة العلم وقوة الحافظة وحسن التحقيق. فوصفه تلميذه تقي الدين الفاسي بأنه من أكثر فقهاء عصره حفظاً للفقه وتخريجاً له، وأن معرفته بالتفسير والعربية والأصول متقنة، وأنه أوتي في الحديث حسن الرواية وعظيم الدراية. ووصفه السخاوي بالبراعة في الحديث والفقه وأصوله والعربية والمعاني والبيان، وأثنى على ذكائه وحسن خلقه وضبطه وتواضعه. كما وصفه ابن حجر بأنه كان من خير أهل عصره، مشيداً ببشاشته وصلابته في الحكم وقيامه بالحق وحسن خلقه.٢

وتولى ولي الدين التدريس والإفتاء والقضاء، ودرّس في عدد من مدارس القاهرة وجوامعها، وكان له مجالس للتحديث والإملاء، واشتهر بحسن التدريس وقوة البيان. كما باشر القضاء مدة طويلة نائباً، ثم ولي قضاء الديار المصرية سنة ٨٢٤هـ عقب وفاة جلال الدين البلقيني، فحمدت سيرته في القضاء لما عرف عنه من العدل والنزاهة وعدم المحاباة. ولم يطل بقاؤه في منصب القضاء، إذ عُزل بعد مدة وجيزة، ثم فرغ نفسه للعلم والتدريس والتصنيف.٣

وكان كثير التصنيف، وقد عُرف له عدد كبير من المؤلفات في الحديث والفقه والأصول وغيرها. ومن أشهرها: تحرير الفتاوى على التنبيه والمنهاج والحاوي، وتحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل، والإطراف بأوهام الأطراف، والبيان والتوضيح لمن أخرج له في الصحيح وقد مس بضرب من التجريح، وأخبار المدلسين، وشرح سنن أبي داود، والغيث الهامع شرح جمع الجوامع، وطرح التثريب في شرح التقريب، ومختصر المهمات، وحاشيته على الكشاف، وكتاب ما ضعف من أحاديث الصحيحين، وغيرها من المصنفات. وتذكر المصادر أن طرح التثريب كان شرحاً لعمل والده الحافظ العراقي، وأن ولي الدين أكمل ما بدأه والده.٤

وكان من أبرز آثاره في علوم الحديث كتاب تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل، والإطراف بأوهام الأطراف، والبيان والتوضيح، كما كان له اشتغال بالفقه وأصوله، فصنف تحرير الفتاوى والغيث الهامع شرح جمع الجوامع وغيرهما. وتكشف هذه المصنفات عن سعة مشاركته العلمية وتنوع اهتماماته بين الحديث وعلومه والفقه وأصوله واللغة.

واستمر ولي الدين في التدريس والتأليف والإفتاء بعد عزله من القضاء، حتى توفي بالقاهرة سنة ٨٢٦هـ، بعد حياة حافلة بالعلم والرواية والتدريس والتصنيف والقضاء. وقد أثنى عليه أهل عصره ومن بعدهم، وعدّوه من أئمة العلم في مصر، وخلف تراثاً علمياً واسعاً في الحديث والفقه وأصوله.٥

التعريف بجزء الحافظ أبي زرعة، ووصف المخطوط

افتتح الحافظ أبي زرعة العراقي جزئه في مسألة صيام الست من شوال، بذكر ستة من أسانيده لحديث أبي أيوب الأنصاري –رضي الله عنه– وهذا مما يبرز قيمة هذا الجزء ومنزلته العلمية، ثم ذكر أن الكلام على هذا الحديث من وجوه:

الأول: في ترجمة صحابيّه، ورجال اسناده.

الثاني: ذكر فيه تخريجه، والاختلاف في إسناده، وبيان حاله صحة وضعفاً، مع مناقشة قول من ضعّفه.

الثالث: ذكر فيه الأحاديث الواردة في الباب، وعدتها تسعة أحاديث، ساق خمسة منها بأسانيده.

الرابع: تكلم فيها عن مفرداته.

---

[١] ينظر: السخاوي، الضوء اللامع، ٣٣٦/١–٣٤٤؛ ابن فهد، لحظ الألحاظ، ص٢٨٤ وما بعدها

[٢] ينظر: السخاوي، الضوء اللامع، ٣٣٦/١–٣٤٤؛ ابن حجر، إنباء الغمر، ٢١/٨–٢٢.

[٣] ينظر: ابن حجر، إنباء الغمر، ٢١/٨–٢٢؛ السخاوي، الضوء اللامع، ٣٣٧/١–٣٤٤.

[٤] ينظر: السخاوي، الضوء اللامع، ٣٣٦/١–٣٤٤؛ ابن فهد، لحظ الألحاظ، ص٢٨٤؛ الزركلي، الأعلام، ١٤٨/١

[٥] ينظر: ابن حجر، إنباء الغمر، ٢١/٨–٢٢؛ السخاوي، الضوء اللامع، ٣٣٦/١–٣٤٤؛ ابن فهد، لحظ الألحاظ، ص٢٨٤–٢٨٩

الخامس: في الفوائد المأخوذة منه، ثم ينخرم الجزء في أثناء مناقشة المسألة الأولى من هذا الوجه، وهي استحباب صوم الست، ومناقشة المانعين، فجائت النسخة مستوفية للمباحث الحديثية وشيئاً من المباحث الفقهية.

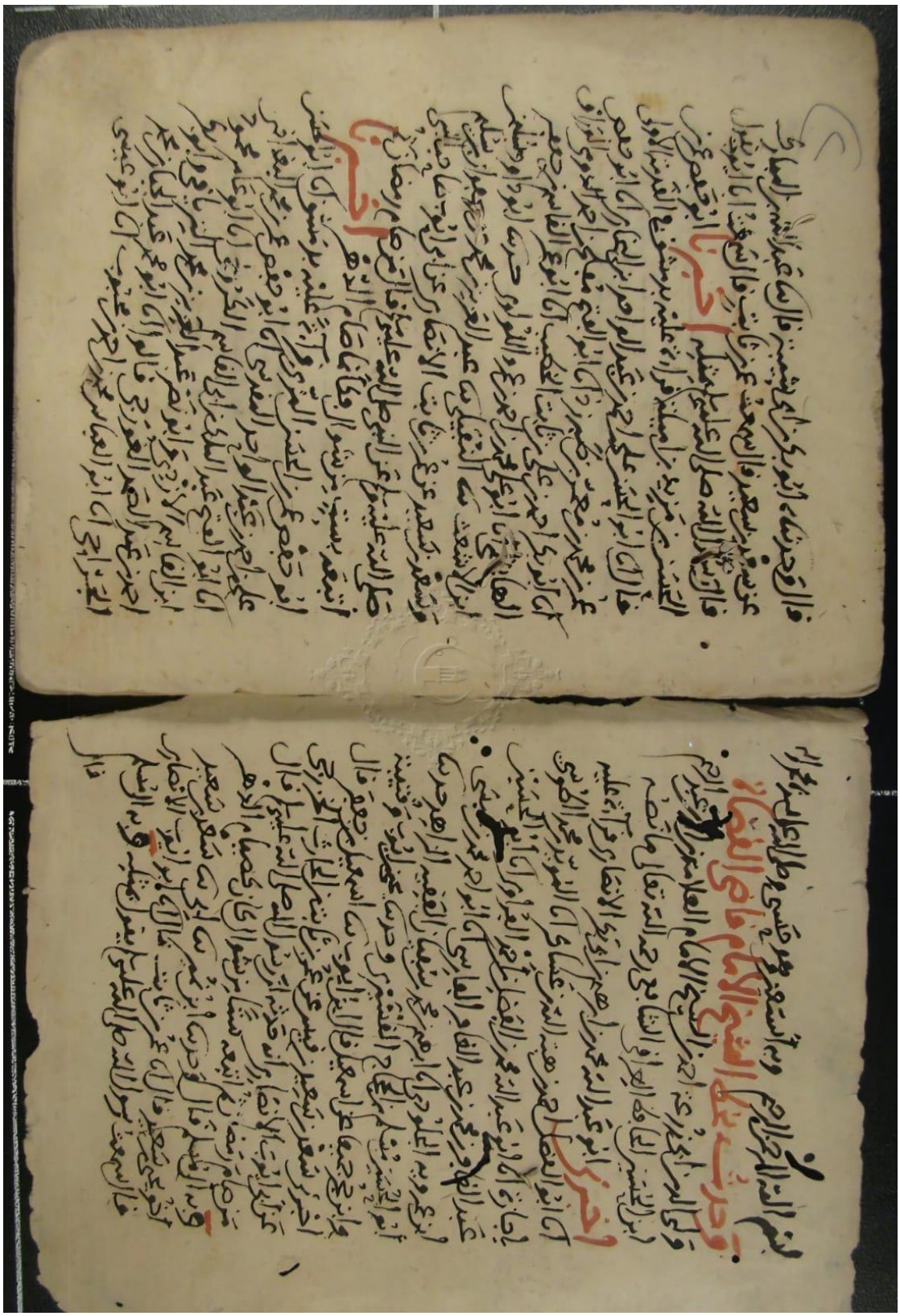
وتحتفظ المكتبة الأزهرية في مصر بأصله، ضمن مجموع خطي برقم (٩٣٥٧٧)، يقع في (١١٩) ورقة، يُفتتح بهذا الجزء، ويمتد فيه الى الورقة (٢١) ثم بترت بقيته الواقعة بعد ذلك، فهو إذن في (٢١) ورقة، في كل ورقة وجهان، في كلٍ منها (١٥) سطراً، ومتوسط عدد الكلمات في السطر الواحد(٨-٩) كلمات تقريباً.

وأوله: " بسم الله الرحمن الرحيم، وبه أستعين، وهو حَسبي، وصلى الله على سيدنا محمد وآله. وجدت بخط الشيخ الإمام قاضي القضاة، وَلي الدين، أبي زُرعة أحمد بن الشيخ الإمام العلامة عبد الرحيم ابن الحسين، الحافظ، العراقي، الشافعي -رحمه الله تعالى- ما نَصُه: أخبرني أبو عبد الله ...." فالنسخة منقولة من خط المؤلف

واشتمل الجزء على أربعة نقول نقلها المصنف أبو زرعة عن شرح والده الحافظ العراقي لـ (جامع الترمذي) مصرحاً بنسبتها اليه: (قال والدي في شرح الترمذي...) وهذه المواضع مطابقة لهذا الشرح المحال اليه، وهذه دلائل تفيد توثيق نسبة الكتاب الى مؤلفه، لا سيما ونقله عن والده بهذا الأسلوب مستعمل كثيراً في مؤلفاته الأخرى.[١]

والنسخة مكتوبة بالمداد الأسود بخط مغربي، وربما استعملت الحمرة لتمييز بعض الكلمات، كصيغ التحديث في أوائل الأسانيد، وما جرى مجراها.

[١] كما في كتاب: (تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل) ص١٦٣: (قال: قَالَ وَالِدي فِي شرح التِّرْمِذِيّ). وكذا قال في تكملته لكتاب والده على طرح التثريب، ٢٤٠/٢.



اللوحة الأولى من جزء الحافظ أبي زرعة العراقي في صيام الست من شوال



اللوحة الأخيرة من جزء الحافظ أبي زرعة العراقي في صيام الست من شوال

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه أستعين

وهو حَسبي وصلى الله على سيدنا محمد وآله

وجدت بخط الشيخ الإمام قاضي القضاة وَلي الدين أبي زُرعة أحمد بن الشيخ الإمام العلامة عبد الرحيم ابن الحسين الحافظ العراقي الشافعي –رحمه الله تعالى– ما نَصُه:

أخبرني أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن أبي بكر الأنصاري قراءة عليه أنبأنا أبو الفضل أحمد بن هبة الله بن عساكر، أخبرنا المُؤيّد بن محمد الطُوسي بإجازة[١]، أخبرنا أبْو عَبد الله محمد بن الفَضِل بن أحْمد الغراوي، أخبرنا أبو الحسَين عَبد الغافر بن محمد بن عبد الغافر الفارسي، أخبرنا أبْو أحمد محمد بن عيسى ابن عمرويه الجلوْدي، أخبرنا إبراهيم بن محمد بن سُفيان الفَقيه الزاهد، حدثنا أبْو الحُسَين مُسلم بن الحجاج القشيْري، وحدثنا يحيى بن أيُوب وَقُتيبة وابن حجر جميعاً، عن إسماعيل قال ابنُ أيُوب: حدثنا اسماعيل بن جعفَر قال: أخبرني سعْد بن سَعِيد بن قيس، عن عُمر بن ثابت بن الحارث الخزرجي، عَن أبي أيُوب الأنصَاري، أنّه حَدثه أنّ رسُول الله –صلى الله عليه وسلم– قال: "مَن صام رَمضان ثم أتبعه ستاً مِن شوال كان كصيام الدهْر". وبه الى مسلم.[٢]

وحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا سَعْدُ بْنُ سَعِيدٍ –أَخُو يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ–، أَخْبَرَنَا عُمَرُ بْنُ ثَابِتٍ، أَخْبَرَنَا أَبُو أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيُّ –رَضِيَ اللهُ عَنْهُ–، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ –صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– يَقُولُ بِمِثْلِهِ. وبه الى مسلم.[٣] [١أ]

وحَدَّثَنَاه أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ سَعْدِ بْنِ سَعِيدٍ، قَالَ: سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ ثَابِتٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا أَيُّوبَ –رَضِيَ اللهُ عَنْهُ–، يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللهِ –صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– بِمِثْلِهِ.[٤]

أخبرنا أبْو حَفص عمر بن الحَسَن بن مَزِيد بن أميلة قراءةً عليه[٥] بدمشق في القَدمة الأولى قال: أخبرنا أبْو الحسَن علي بن أحمد بن عبد الواحد ابن البخاري، أخبرنا أبُو حفص عُمر بن محمد بن مُعمّر بن طبرزذ، أخبرنا أبُو الفتح مُفلح بن أحمد الدومي الوَراق، أخبرنا أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب، أخبرنا أبو عمر القاسم بن جعفر الهاشمي، أخبرنا أبو علي محمد بن أحمد بن عمرو اللؤلؤي، حدثنا أبو داود سُليمان بن الأشعث، حَدَّثَنَا النُّفَيْلِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ سُلَيْمٍ، وَسَعْدِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ ثَابِتٍ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ، صَاحِبِ النَّبِيِّ –صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ–، عَنِ النَّبِيِّ –صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– قَالَ: "مَنْ صَامَ رَمَضَانَ، ثُمَّ أَتْبَعَهُ بِسِتٍّ مِنْ شَوَّالٍ، فَكَأَنَّمَا صَامَ الدَّهْرَ".[٦]

أخبرنا أبو حَفص عمر بن الحسَن المزّي قرآءةً عليْه بدمشق، أخبرنا أبو الحسَن علي ابن أحمد بن عَبْد الواحد المقدسي، أخبرنا أبو حفص عمر بن محمد البغدادي، أخبرنا أبو الفتح عَبد الملك بن أبي القاسِم الكَروخي، أخبرنا أبُو عامر محمود بن القاسِم الأزْدِي، وَأبو نَصْر عَبد العَزيز بن محمد الترياقي، وأبو بكر أحمد بن عَبدالصَمد الغُورَجي، قالوا: أخبرنا أبو محمد عَبد الجبار بن محمد الجَراحي، أخبرنا أبو العباس محمد بن أحمد بن محبوب،

---

[١] الإجازة: أنْ يَسْأَلُ طَالِبُ الْعِلْمِ الْعَالِمَ أَنْ يُجِيزَهُ عِلْمَهُ فَيُجِيزُهُ إِيَّاهُ، فَالطَّالِبُ مُسْتَجِيزٌ وَالْعَالِمُ مُجِيزٌ. الكفاية في علم الراوي، للخطيب، ص٣١٢.

[٢] أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب: الصيام ، باب: استحباب صوم ستة أيام من شوال إتباعا لرمضان، برقم ١١٦٣، ٨٢٢/٢.

[٣] المصدر نفسه.

[٤] أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه، كتاب: الصيام، باب: ما قالوا في صيام ستة أيام من شوال بعد رمضان، برقم ٩٧٢٣، ٣٤٢/٢.

[٥] ذكر الخطيب البغدادي أنها من أساليب عرض الرواية على الشيخ، الكفاية، للخطيب، ص٢٩٦.

[٦] أخرجه أبي داود في سننه، كتاب: الصوم، باب: في صوم ستة أيام من شوال، برقم ٢٤٣٣، ٣٢٤/٢.

أخبرنا أبوعيسى [١ب]محمد بن عيسى بن سُوْرة الترمذي، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَعْدُ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ ثَابِتٍ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ –صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ–: "مَنْ صَامَ رَمَضَانَ ثُمَّ أَتْبَعَهُ سِتًّا مِنْ شَوَّالٍ فَذَلِكَ صِيَامُ الدَّهْرِ".[١]

أخبرنا أبْو إسحاق إبراهيم بن عَبد الله بن أحمد الزيتاوي قراءةً عليْه ببيت المَقدسِ، أخبرنا عبد الحافظ بن بَدران، أخبرنا العلاّمة مُوفق الدين عَبد الله بن أحمد بن قُدامة (ح) وأخبرنا أبْو عَبد الله محمد بن عمر بن الحَسن الحلبي قراءةً عليه وأنا أسمعُ بمكّة شَرفها الله تعالى، أخبرنا سُنْقُر الزينبي قراءةً عليْه وأنا في الثالثة، أخبرنا العلاّمة مُوفق الدين بن عبد اللطيف بن يوسف بن محمد البغدادي، قَالا: أخبرنا أبو زرعةَ طاهر بن محمد بن طاهر المقدسي، أخبرنا أَبو مَنصُور محمد بن الحسَين المقومي[٢]، أخبرنا أبو طلحة القاسم بن أبي المُنذِر الخطيب، حدثنا أبو الحسَن علي ابن إبراهيم بن سلمة بن يحيى القطان، حدثنا أبُو عَبد الله محمد بن يزيد بن ماجة، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ، عَنْ سَعْدِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ ثَابِتٍ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ –صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ–: «مَنْ صَامَ رَمَضَانَ، ثُمَّ أَتْبَعَهُ بِسِتٍّ مِنْ شَوَّالٍ، كَانَ كَصَوْمِ الدَّهْرِ».[٣] [٢أ]

أخبرنا الإمام محي الدين أبْو محمد عبد القادِر بن محمد بن محمد الحنَفي قراءةً عليه وأنا أسْمعُ، أخبرنا المشايخ الثلاثة تقي الدين محمد بن عبد الحميد بن محمد المُهلبي، وأبو بكر عَبد الله بن علي بن عمر الصنهاجي، وأحمد بن عبد المحسن بن الربعة، قالوا أخبرنا أبو الطاهر إسماعيل بن عَبد القوي بن عزون قال الأولانِ: سماعاً[٤]، وَقال الثالث: إجازة، وَقال الأول أيضاً: اخبرنا أبو الفتح عبد الهادي بن عبد الكريم القيسي قالا: أخبرتنا فاطمة بنت سعد الخير بن محمد الأنصارية قال: ابن عزون: سماعاً، وقال عبد الهادي: إجازةً قال: أخبرتنا أمْ إبراهيم فاطمة بنت عبد الله بن أحمد الجوزَذانية قراءةً عليها وَأنا حاضرة، قال: أنبأنا أبو بكر محمد بن عبد الله بن أحمد بن بريدة، اخبرنا أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدَّبَرِيُّ، عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ، عَنِ ابْنِ جَرِيجٍ وَدَاوُدَ بْنِ قَيْسٍ، وَأَبِي بَكْرِ بْنِ أَبِي سَبْرَةَ، كُلُّهُمْ، عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ أَخِي يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ ثَابِتِ بْنِ الْحَجَّاجِ مِنْ بَنِي الْخَزْرَجِ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ، أَنَّ النَّبِيَّ –صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– [٢ب] قَالَ: "مَنْ صَامَ رَمَضَانَ، وَأَتْبَعَهُ سِتًّا مِنْ شَوَّالٍ فَذَلِكَ صِيَامُ الدَّهْرِ" ، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: كُلُّ يَوْمٍ عَشْرٌ؟، قَالَ: "نَعَمْ".[٥]

الكلام على هذا الحديث من وجوه

الوجه الأول: في الكلام على رجالهِ، والتي يحتاج الى التعريف به مِنهم إثنان عمر بن ثابت، وسَعْد بن سعيد.

ونبدأ بترجمة أبي أيوب الأنصَاري الصَحابي –رَضي الله عنه– تَيمناً بِذكْرِه، فنقول: هو خَالِدُ بْنُ زَيْدِ بْنِ كُلَيْبِ بْنِ ثَعْلَبَةَ بْنِ عَبْدِ عَوْفِ[٦]، وقيل: ابن عَمْرِو بن عَوْفِ بن غَنْمِ.[٧] وقيل: ابْنُ عَبْدِ عَوْفِ بْنِ جُشَمِ بْنِ غَنْمِ بْنِ مَالِكِ بْنِ النَّجَّارِ.[٨] أبو أيوبَ، الأنصاري، الخزرجي، شَهِد بدراً، وَالعقَبَة، وَالمشاهِد كلها

---

[١] أخرجه الترمذي في سننه، أبواب الصوم، باب: ما جاء في صيام ستة أيام من شوال، برقم ٧٥٩، ١٢٣/٣. وقال الترمذي: حديث أبي أيوب حديث حسن صحيح.

[٢] أبو منصور، محمد بن الحسين بن أحمد بن الهيثم القزويني، المقومي، راوي "سنن ابن ماجه"، عن القاسم بن أبي المنذر الخطيب.
سمع في سنة ثمان وأربع مائة وله عشر سنين من ابن أبي المنذر، والزبير بن محمد الزبيري، وعبد الجبار بن أحمد القاضي، شيخ المعتزلة. وحدث بالري.
وسأله ابن ماكولا عن مولده، فقال: في سنة ثمان وتسعين وثلاث مائة.
حدث عنه: أخوه أبو المحاسن مسعود، والحافظ محمد بن طاهر المقدسي، وابنه أبو زرعة طاهر. ولا أعلم متى توفي، إلا أنه في سنة أربع وثمانين وأربع مائة كان حيا.
قال عنه الذهبي: الشيخ الصدوق.
سير أعلام النبلاء ٥٢/١٤

[٣] أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب: الصيام، باب: صيام ستة أيام من شوال، برقم ١٧١٦، ٥٤٧/١.

[٤] السماعُ: أي أنْ يَسْمعَ الراوي الحديثَ من الشيخ المُحَدِّث. نزهة النظر، لابن حجر، ص١٢٣.

[٥] المعجم الكبير، برقم ٣٩٠٢، ١٣٤/٤.

[٦] معرفة الصحابة، لابن منده، ص٤٥٥.

[٧] تهذيب التهذيب، ٩٠/٣. وقد بين السهيلي في: الروض الأنف: أنّ ثعلبة بن عبد عوف، وعمرو بن عبد عوف أخوان ولكل بنون وليس خالد من بني عمرو، وإنما من بني ثعلبة. الروض الأنف، ٢٨٣/٥.

[٨] معرفة الصحابة لأبي نعيم، ٩٣٣/٢.

مع رسول الله –صلى الله عليه وسلم–، ونَزل عليه رسول الله –صلى الله عليه وسلم– حينَ قَدم المدينة شهراً حتى بُنيت مَساكنهُ ومَسجِده، وأمُه هند بنت سَعْد بن كعْب بن عمرو بن أمرئ القَيس ابن ثعلبة بن كعب بن الخَزرج بن الحارث بن الخَزرج، روى عن النبي –صلى الله عليه وسلم– أحاديث كثيرة رَوَى عنه ابنُ أخيه أبو سَورة الأنصاري ومَولياه أفلح وعثمان بن حُيي والبراء بن عازب وَجابر بن سَمُرة وزيد بن [٣أ] خالد الجُهني وَابن عباس وَآخرون كثيرونَ من الصحابة والتابعين. [١]

قال الخطيب: حَضَر العقبة، ونَزل عليه رسول الله –صلى الله عليه وسلم– حينَ قدم المدينة في الهجرة، وَشَهِد مع النبي –صلى الله عليه وسلم– بَدراً، وَأُحُد، وَالمشاهد كلها، وَكانَ مسكنهُ بالمدينة، وَحَضر مع علي بن أبي طالب حَرب الخوارج بالنَهروان، وورَد المداينَ في صحبته، وَعاش بعد ذلك زماناً طويلاً حتى مات ببلادِ الروم غازياً في خلافة معاوية بن أبي سفيان، وَقبره في أصل سور القُسْطنطينية انتَهى. [٢]

واختَلفُوا هَل شهِدَ مَعَ علي الجمل وَصِفّين أمْ لا. [٣]

وروي عن سَعيد بن المُسَيّبِ أنّ أبا أيُوبَ أبْصَر في لحية النَبي –صلى الله عليه وسلم– أذَى فنزَعَهُ فأراه إياه، فقال النبي –صلى الله عليه وسلم–: "نَزع الله عن أبي أيوبَ مَا يَكرهُ". [٤]

وروي عن أفلح مَولى أبي أيوب أنّ أمّ أيوبَ قَالت لأبي أيُوبَ: أمَا تسمعُ مَا يقول الناس في عائشة قال: بلى وَذلك الكذبُ أفَكنتِ يا أُم أيوب فَاعِلةً ذلِكَ؟، قال: لا وَاللهِ، قال: فعائشةُ والله خَيرٌ [٣ب] منك، فَلما نَزْل القُرءان وَذُكر أهل الأفك قال الله عز وجل: **"لَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ظَنَّ الْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بِأَنْفُسِهِمْ خَيْرًا وَقَالُوا هَذَا إِفْكٌ مُبِينٌ."** [٥] يعني أبا أيوبَ حين قال لأم أيُوبَ. [٦]

ورَوينا عن ابن عباس أنّ أبا أيوب غزا أرضَ الروم، فَمرّ على مُعاوية فجفاه، فانطلقَ ثم رجع مِن غَزوتهِ، فمرّ عليه فجَفاه وَلم يَرفع به رأساً، فقال: إنّ رسول الله –صلى الله عيه وسلم– أنبأني أنا سنرى بَعده أثرة، فقال معاوية: فيم أمركم، قال: أمَرنا أنْ نصبِرَ، قال: فاصْبِرُوا إذاً، فأتى عَبد الله بن عباس بالبَصرة، وقد أمّره عليٌّ عليْها، فقال: يا أبا أيوب إني أُريد أنْ أخرج لك عَن مَسكني كما خَرجتَ لرسول الله –صلى الله عليه وسلم– فأمَر أهلَه فخرجُوا، وأعطاه كل شيء أغلق عليه الدارَ، فلما كان انطلاقه، قال: حَاجَتك؟ قال: حاجتي: عطائي وثمانية أعبُد يعملون في أرضي، وكان عطاؤه أربعة آلاف، فأضعَفها له خَمسَ مَراتٍ، فأعطاه عشرينَ [٤أ] ألفا وأربعين عبداً. [٧]

ومن كلامِه: من أرادَ أنْ يَكثر علمه وَأنْ يَعظم حِلمه فليجالس غَير عَشيرتهِ. [٨]

---

[١] تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ٦٦/٨.
[٢] تاريخ بغداد، للخطيب، ٤٩٣/١.
[٣] سبق ما ذكره الخطيب البغدادي: أنه شهد مع علي حرب الخوارج. وقال الحاكم: لم يشهد أبو أيوب مع علي صفين. سير أعلام النبلاء، ٤١٠/٢.
[٤] أخرجه الطبراني في المعجم الكبير، برقم ٣٨٩٠، ١٣٠/٤. والحاكم في المستدرك، كتاب: معرفة الصحابة –رضي الله عنهم–، باب: مناقب أبي أيوب –رضي الله عنه–، برقم ٥٩٤٣، ٥٢٣/٣. بإسناد ضعيف، لأن فيه يحيى بن العلاء البجلي، قال عنه الحافظ ابن حجر: رمي بالوضع، تقريب التهذيب ص٥٩٥. وقال عنه الذهبي: تركوه. الكاشف، ٣٧٢/٢.
[٥] سورة النور الآية ١٢.
[٦] أخرجه إسحاق بن راهويه في مسنده، برقم ١٦٩٨، ٩٧٨/٣. بإسناد ضعيف، لأنّ فيه راوٍ مجهول.
[٧] أخرجه الطبراني في المعجم الكبير، برقم ٣٨٧٦، ١٢٥/٤. بإسناد ضعيف، لأن فيه: مسعود بن سليمان، قال عنه الذهبي: مجهول. ميزان الاعتدال، ١٠٠/٤.
[٨] المصنف لابن أبي شيبة، كتاب الزهد، باب: ما قالوا في البكاء من خشية الله، برقم ٣٥٦٨٩، ٢٤١/٧. بسند صحيح.

واختلفَ في وَفاتِه على أربعَة أقوال: قال الهيثم بن عَدِي وَأبو الحسَن المدائني[١]، وخلِيفةُ بن خياط سَنَة خَمسين.[٢] ورَجحه ابن عبد البر[٣]. وَقيل: سنة احدى وخمسين. وَقال الواقدي[٤]، ويحيى بن بُكير[٥]، وَالفلّاس[٦]، والترمذي: سنة اثنتين وخمسين، وقال أبو زرعة الدمشقي: سنة خمسٍ وخَمسِين[٧]، انتهى. وكانَت وَفاته بالقسطنطينية مِن أرض الروم تحتَ رَاية يزيد، وَقيل: أنّ يزيد أمر بالخيل فجعلَت تُقبل وَتُدبِر على قبره حتى عفا أثر قبره، روي هذا عن مُجاهِد، وقيل: أنْ الرومَ قالت للمسلمين في صَبيحةِ دَفنِهم لهُ: لَقد حصل لكم الليلة شأن، فقالوا: هذا رجلٌ من أكابِر أصحابِ نبيّنا وأقدمهم إسلاماً وَقد دفناه حَيث رأيتم، وَالله لئن نُبش لأضرِب لكم بناقُوس في أرض العَرب مَا كانت مهلكة، روي هذا أيضاً عَن مجاهد، قال مجاهد: فكانوا إذا أمْحلوا كَشَفُوا عَن قبره فَمُطروا.[٨]

وقال ابن القاسم [٤ب] عن مالك: بَلَغني عن قبر أبي أيوب أنّ الروم يستصحون به ويَستَسقُون به.[٩]

وأمّا الراوي عنه فهو: عمر بن ثابت بن الحارث كما في رواية مسلم، وقيل: ابن الحجاج، كما في رواية الطَبراني[١٠]. الأنصاري، الخَزرجي، المدني، رَوى عن: عائشة، وَغيرها. رَوى عنه: صالح بن كيسان، وَعبد رَبّه ويحيى ابنا سعيد، والزُهري، وَمالِك بن أنس، ومحمد بن عمرو بن عَلقمة، وآخرون. قال النسائي: ثقة. وَذَكره ابن حبان في الثِقاتِ.[١١] وقال العجلي: مَدَني تابعي ثقة.[١٢].[١٣] وَلَيْسَ لهُ في الكتب سِوى هذا الحديث، وَحَديث آخرَ عَن بعض الصحابة في قِصّة الدّجال[١٤]، رَوى له مسلم، وأصحابُ السُنَن.

وأما الراوي عَنه فهو: سعد بن سَعِيد بن قَيْس بن عمرو بن سَهْل بن ثعلبة بن الحارث بن زَيد بن ثعلبة بن غَنْم بن مالك بن النجار، الأنصاري، المَدني، أخو يحيى بن سَعِيد وَعَبْد ربه بن سعيد. رَوى عن: أنَس بن مالك، والسائب بن يزيد، وعروة بن الزبير، وَالقاسم بن محمد بن أبي بَكر الصديق، وَمحمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي، والزُهري، وآخرين كثيرين، [٥أ] رَوَى عنه: أخُوه يحيى بن سعيد، وَالسُفيانان، وَشُعبة، وعَبد الله بن المبارك، وَابن جريج، وعَبد العزيز بن محمد الدراوَرْدي، وآخرون كثيرون.[١٥]

قال أحمد بن حنبل: ضَعيفٌ.[١٦] وقال ابنُ معين: ضعيف، وَقال مرة أخرى: صالح.[١٧] وَقال ابن سعد: كان ثقةً قليل الحديث.[١٨] وقال النسائي: ليس بالقَوي.[١٩] وَقال عَبْد الرحمن بن أبي حَاتم سَمعتُ أبي يقول: مؤدّي، يعني: أنه كان لا يَحفظ، وَيؤدّى ما سَمعَ.[٢٠] وقال ابنُ عدي: له أحاديث صالحة تقرب من الاستِقامَةِ، ولا أرى بحديثه بأساً بمقدار ما يَرويه.[٢١] وَذَكَره ابنُ حبان في الثِقاتِ في موضعَين في طبقة التابعين وَوصَفه بالرواية عَن أنسٍ[٢٢]،

---

[١] تاريخ مولد العلماء ووفياتهم، لابن زبر، ١٤٨/١.
[٢] الطبقات، خليفة بن خياط، ص٥٥٥.
[٣] الاستيعاب فب معرفة الأصحاب، ابن عبد البر، ٤٢٤/٢.
[٤] الطبقات الكبرى، لابن سعد، ٣٧٠/٣.
[٥] تاريخ بغداد، للخطيب، ٤٩٣/١.
[٦] التعديل والتجريح لمن خرّج له البخاري في الجامع الصحيح، للباجي، ٥٤٨/٢.
[٧] تاريخ أبي زرعة الدمشقي، ص١٨٨.
[٨] أُسد الغابة، لابن الأثير، ٢٢/٦.
[٩] الاستيعاب في معرفة الاصحاب، لابن عبد البر، ١٦٠٦/٤.
[١٠] المعجم الكبير، للطبراني، ١٣٤/٤، برقم ٣٩٠٢.
[١١] الثقات لابن حبان، ١٤٩/٥.
[١٢] الثقات للعجلي، ص٣٥٥.
[١٣] تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ٢٨٣/٢١.
[١٤] أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب: الفتن وأشراط الساعة، باب: ذكر ابن صياد، برقم ١٦٩، ٢٢٤٥/٤.
[١٥] تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي، ٢٦٢/١٠.
[١٦] العلل ومعرفة الرجال برواية ابنه عبد الله ٥١٣/١.
[١٧] الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٨٤/٤. وهي من رواية إسحاق بن منصور عنه.
[١٨] الطبقات الكبرى لابن سعد، ٣٣٨/١.
[١٩] الضعفاء والمتروكون للنسائي ص٥٣.
[٢٠] الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٨٤/٤.
[٢١] الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي، ٣٨٩/٤.
[٢٢] الثقات لابن حبان، ٢٩٨/٤.

ثم ذَكره في طبقة أتباع التابعين، وَوَصَفَه بأنه رَوى عَن عمر بن ثابتٍ عن أبي أيُوبَ، وَقال: كان يُخطئ لم يفحش خطأه فلذلك سلكنا به مسلك العُدُول.[١] وقال العجلي: مَدني ثقة.[٢] وَذَكَر ابن سَعْد وَخَليفَةُ بن خَياط وابن حبان أنه تُوفي سَنَة احدى وأربعين ومائة.[٣] استشهَد بِهِ البخاري في الصحيح[٤]، وَرَوَى له في الأدب[٥]، وروى له الباقُونَ. [٥ب]

الوجه الثاني: في بيان حال هَذا الحديث، فنذكر ثلاثة أمور: أحَدها: مَنْ أخرجه مِن الأئمة، وَقد أخرجَه: مُسلم وأصحابُ السُنَن الأربعَة من حديث سَعد بن سَعيد، ورواه عنه الأئمةُ اسماعيل بن جعفر، وَعَبْد الله بن نُمير، وَعَبد الله بن المُبارك[٦]، والدَراوَردي، وأبو معاوية محمد بن خازم الضَرير[٧]، وَابن جُريج، وَداوُد بن قَيس، وأبو بَكر بن أبي سَبْرَةَ[٨]، وغيرهم.

وذكر ابن عدي في الكامِل وغيرِه من الأئمة أنّ مَدارَ هذا الحديث عليه[٩]، وليس كما ذكروا، فقد تابعَه عَلَيْه أخوهُ يحيى بن سعيد[١٠]، وَصفوان بن سليم[١١]، أمّا رواية يحيى بن سعيد فَرواها النَسائي عن هشام بن عمار، عن صَدقة بن خالد، عن عُتبة بن أبي حَكيم، عن عَبد الملك بن أبي بكر، عن يحيى بن سعيد، عَن عمر بن ثابت.[١٢] وأما رواية صفوان بن سليم، فرواها أبو داود: عن النُفَيلي[١٣]، وَالنسائي[١٤]: عَن خلاد بن أسلم كِلاهما، عَن عَبد العزيز بن محمد الدَرَاوَرْدي، عن صفوان بن سُليم وسعد بن سَعيد كلاهما عن عمر بن ثابت.

ثانيها: ذِكر ما فيهِ من الاختِلاف، وَقد اختُلِفَ على عُمر بن ثابت في رفعه [٦أ] وَوقفه فرواه هؤلاء الثلاثةُ عنه مرفوعاً كما تقدَم.

ورَوَاه شعبَةُ، عَن عبْد ربّه بن سَعِيد، عَن عمر بن ثابت، عن أبي أيُوب مَوقوفاً عَليه، رواه النَسَائي عَن محمد بن عبد الله بن الحكم عن عبد الله بن مَزيد المقرِي، عن شعبةَ.[١٥]

واختَلف فيه أيضاً على سَعد بن سَعيد في اسِم شيخه فَرَواه عن إسْماعيل بن جعفر، وعبد الله بن نُمير، وَعَبد الله بن المُبارك، وَعَبد العَزيز بن محمد الدَراوَردي، وأبو معاويةَ، ووَرقاء، وَغيرهم. فَقالوا عن عُمر بن ثابت، سَبق وهو المعروف.

---

[١] المصدر السابق، ٣٧٩/٦.
[٢] الثقات للعجلي، ص١٧٩.
[٣] الطبقات الكبرى لابن سعد، ٣٣٨/١. والطبقات لخليفة بن خياط، ص٤٧٠. والثقات لابن حبان، ٣٧٩/٦.
[٤] صحيح البخاري، كتاب الزكاة، باب: خرص الثمر ، برقم ١٤٨٢، ١٢٥/٢.
[٥] الأدب المفرد، للبخاري، باب: التؤدة في الأمور، برقم ٨٨٨، ص٣٠٦.
[٦] أخرج حديث الثلاثة: (إسماعيل، وابن نمير، وابن المبارك) الإمام مسلم في صحيحه، كتاب: الصيام، باب: استحباب صوم ستة أيام من شوال إتباعا لرمضان، برقم ١١٦٤، ٨٢٢/٢.
[٧] أخرج حديث (الدراوردي، ومحمد بن خازم) الترمذي في سننه، أبواب الصوم، باب: ما جاء في العمل في أيام العشر، برقم ٧٥٩، ١٢٣/٣.
[٨] أخرج حديث الثلاثة: (ابن جريج، وداود، وابن ابي سبرة) الطبراني في المعجم الكبير، برقم ٣٩٠٢، ١٣٤/٤.
[٩] الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي، ٣٨٩/٤.
[١٠] يحيى بن سعيد بن قيس بن عمرو، الأنصاري، النجاري. روى عن: إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة ، وأنس ابن مالك، وبشير بن نهيك، وغيرهم. روى عنه: أبان بن يزيد العطار، وإبراهيم بن أدهم، وإبراهيم بن طهمان، وغيرهم. مات سنة ثلاث وأربعين ومئة. قال عنه ابن حجر: ثقة ثبت. تهذيب الكمال، للمزي، ٣٥٨/٣١. وتقريب التهذيب، ص٥٩١.
[١١] صفوان بن سليم المدني، أبو عبد الله القرشي، الزهري، الفقيه. روى عن: أنس بن مالك، وثعلبة بن أبي مالك القرظي، وعمر بن ثابت، وغيرهم. روى عنه: إبراهيم بن سعد، وإبراهيم بن طهمان، والدراوردي، وغيرهم. مات سنة اثنتين وثلاثين ومئة. قال عنه ابن حجر: ثقة مفت عابد رمي بالقدر. تهذيب الكمال، للمزي، ١٩٠/١٣. وتقريب التهذيب ص٢٧٦.
[١٢] أخرجه النسائي في سننه الكبرى، كتاب: الصيام، باب: صيام ستة ايام من شوال، برقم ٢٨٧٩، ٢٤٠/٣. بإسناد حسن، لأنّ فيه عتبة بن أبي حكيم، قال عنه الحافظ ابن جر صدوق يخطئ كثيراً، تقريب التهذيب، ص٣٨٠. وقال صاحبا التحرير: صدوق حسن الحديث، تحرير التقريب، ٤٢٩/٢. لغلبة من وثقه.
[١٣] أخرجه أبي داود في سننه، كتاب الصيام، باب: في صوم ستة أيام من شوال، برقم ٢٤٣٣، ٣٢٤/٢. بسند صحيح
[١٤] أخرجه النسائي في سننه الكبرى، كتاب: الصيام، باب: صيام ستة ايام من شوال، برقم ٢٨٧٦، ٢٣٩/٣.
[١٥] أخرجه النسائي في سننه الكبرى، كتاب: الصيام، باب: صيام ستة ايام من شوال، برقم ٢٨٧٨، ٢٤٠/٣.

ورَوَاه محمد بن عَمرو الليثي عنه، فقال عَمرو بن ثابتٍ رَواه كذلك النَسَائي عَن أحمد بن يحيى، عن إسحاق بن مَنصور، عن حسن بن صالح، عَن محمد بن عَمرو به، وهو وهم.[١]

ثالثها: بَيان حالهِ في الصحة وَالضعف، وقد اختَلفَ أهل العلم في صحتهِ وأخرجَه مُسلم[٢]، وَابن حبّان في صحيحيهما.[٣] وَقال الترمذي: إنّهُ حسَن.[٤] وقد ضَعّفَه غيرُ واحدٍ من المالِكية، فقال أبُو الخطاب بن دحْية في كتاب العلم المشهور: هذا حَديث لا يصح عن رسول الله –صلى الله عليه وسلم– لأنه يَدُورْ على سَعد بن سَعيد وهو ضعيف جدّاً تَركَه مَالِك، وأنكر [٦ب] عليْه هذا الحديث ، وَأَخَذَ عَن أخويه يحيى وعَبد رَبّه، ثم ذكر كلام مَالكٍ في الموطأ الآتي ذكره ونَقل قول الأئمة في تضعيف سَعْد بن سعيد، وَمن جملة ما نَقل عَن ابن حبان أنّه قال: لا يجوز الاحتجاج بحديثه، ثم ذَكر حَديث صفوان بن سُليم وسعد بن سعيد عن عمر بن ثابتٍ، وَقال: هو حديث مُنكر على الدرَاوَرْدِي ولم يَروه مالك قط عن صفوان بن سُليم وهو أحد أصحاب صفوان، قال: وَقد أُمتُحنَ الدَراوَردي من أجله وَتكلم فيه، انتهى. وفيه نظر من أوجُه:

أحدها: قولهُ: أنه لايصح عَن النبي –صَلى الله عَليه وسلم– مجازفة، وَقد صحّ حَديثُ أبي أيوب هَذا، وَحديث ثوبان وَأوس بن أوْس كما سَيَأتي.

الثاني: دَعواه أنه يَدُور على سعد بن سَعيد مردودة، فقد تابَعه عَليْه أخَواه: يحيى، وعَبْدرَبه، وَصفوان بن سُليم.

الثالث: قَولهُ: أنّ مالكاً تَركهُ، وَأنكر عليه هذا الحديث مجازفَةٌ منهُ، فلم يَحكِ أحد من أئمة الحديث أنّ مالكاً تَركَهُ، ومن لم يجِد لِمالكٍ عنه رواية لا يحل لنا أنْ نَقول أنه تَركه، [٧أ] فإنّ الترك أمْر زائد على عدم الرواية عَنه، وَلم يُنكر عليه أيضاً رواية هذا الحديث، بل أنكر صيامَ السِتة، لأنه لم يبلغه لا أنه بَلغه فيه شئ أنكَره، بل قال ابن عبد البر في الاستذكار: لم يَبلغ مالكاً –رحمه الله– حَديث أبي أيوب على أنّه حَديث مَدني، قال: والإحاطة بعلم الخاصّة لا سبيل اليه، انتهى.[٥] فكيفَ يقُول ابنُ دحية أنّ مالكاً أنكَرهُ على سَعد بن سَعيد.

الرابع: قوله أنّ ابن حبّان قال في سَعد بن سعيد: لا يجوز الاحتجاج بحديثه، غير صحيح، وإنما قال ابن حبّان ذلك في سعد بن سعيد بن أبي سَعيد المَقبري فذَكره في الضُعفاء وقال: لا يحل الاحتجاج بِخبَرِه[٦]، وأما سعد بن سعيد بن قَيس الأنصاري هَذَا فذَكره في الثقات كما تقدم، وَوثقه أيضاً العجلي وَابن سَعْد وَابنُ مَعين في رواية، وقال ابن عَدي: لا أرى بحديثه بأساً، انتهى. فهؤلاء جماعةٌ من الأئمة وَثقوه.

الخامس: قولهُ في حَديث صَفوان بن سُليم، وسعد بن سعيد أنه: مُنكر على الدَراوَرْدِي أمْرٌ [٧ب] لم ينقله عَن أحد، وليت شعري من أنكره على الدَراوَرْدِي، فقد رَوَاه من طريقه أبُو داود وَالنَسائي[٧]، وَسكتا عليه ولم يبينا فيه ضعفاً، وقد عُرفَ من طريقة أبي داود أنّه إنما يَسكتُ على الصَالح للاحتجاج به[٨]، وأخرجَه من طريقه ابنُ حبان في صحيحه.[٩]

السادس: قوله: وَلم يَروه مَالِك قط عن صفوان وَهو أحد أصحاب صفوان. أرادَ بذلك تضعيف الحديث، وَهو كلام سَاقِط، إذ يلزَمُ مِنه أن يكون مالك إذا روى عن شيخ شيئاً مِن حديثه، وَلم يَروْ عنه شيئاً آخر من حَدِيثه يَكون مَا لم يَرْوه مَالِك ضعيفاً، وهذا لا يقوله ذو معرِفة، وَما مقدار ما روى مالك عَن شيوخه من أحاديثهم الصَحيحة مع الصحيحين عِدة أحاديث من روَاية جماعة من شيوخ مالِك لم يَروها مالك عنهم.

---

[١] أخرجه النسائي في سننه الكبرى، كتاب: الصيام، باب: صيام ستة ايام من شوال، برقم ٢٨٧٥، ٢٣٩/٣. وقال الإمام النسائي عقبه: هذا خطأ، والصواب: عمر بن ثابت.

[٢] سبق تخريجه

[٣] أخرجه ابن حبان في صحيحه، كتاب: الصوم، باب: صوم التطوع، برقم ٣٦٣٤، ٣٩٦/٨.

[٤] سنن الترمذي، أبواب الصوم، باب: ما جاء في صيام ستة أيام من شوال، برقم ٧٥٩، ٣/ ١٢٣. وقال عقبه: حديث أبي أيوب حديث حسن صحيح.

[٥] الاستذكار، لابن عبد البر، ٣٨٠/٣

[٦] المجروحين، لابن حبان، ٣٥٧/١.

[٧] سبق تخريجه ص١٠.

[٨] قال أبو داود: " مَا لم أذكر فِيهِ شَيْئا فَهُوَ صَالح وَبَعضهَا أصح من بعض" رسالة أبي داود الى أهل مكة، ص٢٧.

[٩] أخرجه ابن حبان في صحيحه، كتاب الصوم، باب: صوم التطوع، ذكر كتبة الله صيام الدهر لمعقب رمضان بست من شوال، برقم ٣٦٣٤، ٣٩٦/٨.

السابع: قوله: أن الدَراوَرْدِي امتُحنَ من أجْل هذا الحديث وَتُكلم فيه. أمرٌ لمْ [٨أ] ينقله عَن أحد من أهل الصنعَة، وَلم أجده في كلام أحد من الأئمة وَالله أعلم.

وقال أبو العباس القرطبي: إنّ هذا الحديث ليس بصحيح، وَهو من الأحاديث الضعيفَة الواقعة في كتابه لحال سَعد بن سَعيدٍ وأنه ضعيفٌ، وقد انفردً بِه عن عمر بن ثابت انتهى.

وقد عَرفتَ أنْ جماعة من الأئمة وثقُوه، وأنه لم ينفرد به.

الوجه الثالث: في ذكر أحاديث الباب: وَفيه عَن أوس بن أوس، وَالبراء بن عازب، وثوبان، وَجابر بن عَبدالله، وَشداد بن أوس، وَعبدالله بن عَباس، وعبدالله بن عُمر، وأبي هريرة، وعائشة.

أمّا حَديث أوس فذكره أبو محمد بن أبي حاتم في كتاب العلل، فقال: سئل أبي عن حَديث رَواه مَرْوَانُ الطَّاطَرِي، عَنْ يَحْيَى بْنِ حَمْزَةَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ الْحَارِثِ، عن أبي الأَشْعَث الصَّنْعاني ، عَنْ شَدَّاد بْنِ أَوْس، عن النبيّ –صلى الله عليه وسلم–: "مَنْ صَامَ رَمَضَانَ وَأَتْبَعَهُ بِسِتٍ مِنْ شَوَّالٍ" فسمعتُ أَبِي يَقُولُ: الناسُ [٨ب] يَروون عَنْ يَحْيَى بْنِ الْحَارِثِ، عَنِ أَبِي أَسْمَاءَ، عَنْ ثَوبان، عَنِ النبيّ –صلى الله عليه وسلم–، قلتُ لأَبِي: أيُّهما الصَّحيحُ؟ قَالَ: جَمِيعًا صَحِيحَانِ.[١]

وأما حَديث البراء بن عازب فقال الدارقطني في الأفراد[٢]: حدثنا إبراهيم بن محمد بن الشرفي، حدثنا أبو همام، حدثنا يحيى بن حمزة، عن إسحاق بن عبدالله قال: حدثني سَعْد بن سَعيد، عن عدِي بن ثابت، عن البراء بن عَازب –رضي الله عنهما– عن النبي –صلى الله عليه وسلم– أنه قال: "مَن صَام ستة أيام بعد الفطر فكأنما صَامَ الدُهر كله".

وأمّا حَديث ثوبان فأخبرني به الحافظ الزاهد بهاء الدين أبو محمد عَبدالله بن محمد ابن أبي بكر بن خَليل قراءةً عليه وَأنا أسمعُ قال: اخبرنا الإمام رضي الدين أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الطبري، اخبرنا محمد بن عبد الله بن أبي الفضل المرسي، اخبرنا عَبد المعز بن محمد الهَروي (ح) وأخبرني به عالياً قاضي القضاة شيخ المُحَدثين بَركة المُسلمين عز الدين أبو عمر بن جماعة وأبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن أبي بكر الأنصارِي إجازة مُعيَّنَة من كلٍ [٩أ] مِنْهما، وآخرونَ عن أبي الفضل أحمد بن هبة الله بن عَسَاكر، عن عَبْد المعز المذكور قال: اخبرنا تميم بن أبي سَعيد الجرجاني، اخبرنا علي بن محمد البحاتي، اخبرنا محمد بن هارون الزَوزَني، اخبرنا أبو حاتم محمد بن حبان البُستي، أَخْبَرَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ إِدْرِيسَ الْأَنْصَارِيُّ، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ، حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ الْحَارِثِ الذِّمَارِيُّ، عَنْ أَبِي أَسْمَاءَ الرَّحَبِيِّ، عَنْ ثَوْبَانَ مَوْلَى رَسُولِ اللَّهِ –صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ–، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ –صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– قال: "مَنْ صَامَ رَمَضَانَ وَسِتًّا مِنْ شَوَّالٍ، فَقَدْ صام السنة".[٣]

ورَواه أحمد في مُسنده من روَاية: إسماعيل بن عَياش. والنَسائي في سنَنِه الكبرى من رواية: يحيى بن حمزة ومحمد بن شعيب بن شابور. وابن ماجة من رواية: صدقة بن خالد أربعتهم[٤]: عن يحيى بن الحارث، ولفظ أحمد: "مَن صام رمضان فشهر بعشرة أشهُر وصَام ستةَ أيامٍ بعد الفطر فذلك صيامُ السنة".[٥]

---

[١] علل الحديث لابن أبي حاتم ١٢٤/٣.

[٢] كتاب الإفْرَاد والغرائب من حَدِيث رَسُول الله -صلى الله عَلَيْهِ وَسلم-لأبي الْحسن الدَّارَقُطْنِيّ يقع فِي مائَة جُزْء. فهرسة ابن خير الإشبيلي، ص١٩٥. وكلها في عداد المفقود إلا عشرة أجزاء طبعتها دار ابن الجوزي بتحقيق: د. محمد عبد الله السريع. ورتبه ابن طاهر المقدسي في كتابه: أطراف الغرائب والافراد، فحذف أسانيده مما أضاع الكثير من فائدته.

[٣] صحيح ابن حبان، كتاب الصوم، باب: صوم التطوع، برقم ٣٦٣٥، ٣٩٨/٨.

[٤] ورواة هذا السند: إسماعيل بن عياش الحمصي، قال عنه ابن حجر: صدوق في روايته عن أهل بلده مخلط في غيرهم، تقريب التهذيب، ص١٠٩. و يحيى بن حمزة الدمشقي: ثقة رمي بالقدر، التقريب، ٥٨٩. ومحمد بن شعيب بن شابور الدمشقي: صدوق صحيح الكتاب، التقريب، ص٤٨٣. وصدقة بن خالد الدمشقي: ثقة، التقريب، ص٢٧٥. وقد تابع بعضهم بعضا.

[٥] مسند أحمد، برقم ٢٢٤١٢، ٩٤/٣٧. بلفظ: «مَنْ صَامَ رَمَضَانَ فَشَهْرٌ بِعَشَرَةِ أَشْهُرٍ، وَصِيَامُ سِتَّةِ أَيَّامٍ بَعْدَ الْفِطْرِ فَذَلِكَ تَمَامُ صِيَامِ السَّنَةِ». أسقط المؤلف لفظ : تمام.

ولفظ النَسَائي: "صِيَامُ شَهْرِ رَمَضَانَ بِعَشَرَةِ أَشْهُرٍ وَصِيَامُ سِتَّةِ أَيَّامٍ بِشَهْرَيْنِ فَذَلِكَ صِيَامُ سَنَةٍ".[١] وفي رواية له: [٩ب] "جَعَلَ اللهُ الْحَسَنَةَ بِعَشْر أمثالِها فَشَهْرٌ بِعَشَرَةِ أَشْهُرٍ وَسِتَّةُ أَيَّامٍ بَعْدَ الْفِطْرِ تَمَامُ السَّنَةِ".[٢]

ولفظ ابن ماجة: "مَنْ صَامَ سِتَّةَ أَيَّامٍ بَعْدَ الْفِطْرِ كَانَ تَمَامَ السَّنَةِ، مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا".[٣]

فهذا حَديث صحيح لإخراج ابن حبّان له في صحِيحِه، وتَصحيح أبي حاتَم الرازي لَهُ كما تقدَم في حديث أوْس بن أوْسٍ. وقال الحافِظُ شرف الدين الدمياطي[٤]: حديث ثوبان صحيح بهذا الإسْناد لِثقة رُوَاتهم وَعَدالتهم.[٥]

وقال أبُو الخطاب بن دُحْية في العلم المشهُور: ليس في الباب حديث لهُ سَنَد سوى حديث ثوبان وإنه من الأحاديث الحِسَان، وَالحسَن: ما نزل عن الصحيح عند علماء هَذا الشأن.[٦] ثم قال: وزَعم بعض المحدثين أنّ حَديثَ ثَوبان صحيح، وَزعمُه رِيح، لما رأى الإمام أحمد قَد خَرجَه في مُسندِه، ثُم ذَكرَهُ من طريق أحمد وَضعّفه بإسماعيل بن عَيّاش[٧]، ثُم قال: وليس لهذا الحديث طريق صحيح.

قال والدي [١٠أ] في شرح الترمذي: هذا خطأ بيّن وَجهالة واضحة أفلم يجده إلا من طريق إسماعيل بن عياش، وقد تابعَه عليه أربعة من الثقات، وهو في سنن النَسائي وابن ماجة كما تَقدم، وَلكن التَعصب للمذهب يعمي ويصم، وَلو أعلّهُ بالاختلاف فيه بالوقف لكان أجود، فقد رواه ثَور بنْ يزيد والهيثم بن حميد، عن يحيى بن الحارث، عن أبي أسماء، عن ثوبان، قوله.[٨]

ورَواه سويد بن عبد العزيز، عن يحيى بن الحارث، عن أبي الأشعث الصنعاني، عن أبي أسماء، فزاد فيه أبا الأشعث.[٩] رواه كذلك أبو بكر بن أبي عاصم في كتاب الصيام له.[١٠]

ورَواه البزار في مسنده عن محمد بن عقبة، عن الوليد بن مسلم، عن يحيى بن الحارث، عن أبي الأشعث كذلك.[١١] وكلاهما ليسَ بقادِح، فالحكم لمَن رَجَح على الصَحيح مع كون من رجحه أكثَر أو أحفظ، وَأما من زاد أبا الأشعث [١٠ب] قالا: يتابع عليه سُويد، وأما طريق الوليد بن مسلم، فقد تقَدم أنّ ابن حبّان رَوَاه من طريقه، وليس فيه أبو الأشعث، وَقد قال فيه يحيى بن الحارث: حدثنا أبو أسماء كما هو في سُنَن النسائي وابن ماجة والله أعلم.

وفي كتاب العِلل لابن أبي حاتم: سَألت أبي عَن حَديث رَواه سُويد بن عبدِ العَزيز، عَن يَحيى بن الحارث، عن أبي الأشعث، عن أبي أسماء، عن ثَوبان، عن النبي –صلى الله عليه وسلم–: من صام رَمضان وَستاً من شوال... الحديث. قال أبي: لا يقولون في هذا الحديث أبو الأشعث، هذا وهم شديد قد

---

[١] السنن الكبرى للنسائي، كتاب الصيام، باب: صيام ستة أيام من شوال، برقم ٢٨٧٣، ٢٣٩/٣. من طريق: يحيى بن حمزة، بلفظ: « صِيَامُ شَهْرِ رَمَضَانَ بِعَشَرَةِ أَشْهُرٍ وَصِيَامُ سِتَّةِ أَيَّامٍ مِنْ شَوَّالٍ بِشَهْرَيْنِ فَذَلِكَ صِيَامُ سَنَةٍ ». أسقط المؤلف لفظ: من شوال.

[٢] السنن الكبرى للنسائي، كتاب الصيام، باب: صيام ستة أيام من شوال، برقم ٢٨٧٤، ٢٤٠/٣. من طريق: محمد بن شعيب بن شابور، بلفظ: «جَعَلَ اللهُ الْحَسَنَةَ بِعَشْرٍ فَشَهْرٌ بِعَشَرَةِ أَشْهُرٍ وَسِتَّةُ أَيَّامٍ بَعْدَ الْفِطْرِ تَمَامُ السَّنَةِ» فزاد المؤلف لفظ: أمثالها.

[٣] سنن ابن ماجة، كتاب الصيام، باب: صيام ستة أيام من شوال، برقم ١٧١٥، ٥٤٧/١.

[٤] شرف الدين أبو محمد عبد المؤمن بن خلف، التوني، الشافعي، الدمياطي، قال المزني: ما رأيت في الحديث أحفظ منه، وكان واسع الفقه، رأسا في النسب جيد العربية، غزير اللغة. مات فجأة سنة خمس وسبعمائة. حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، ٣٥٧/١.

[٥] المتجر الرابح في ثواب العمل الصالح، لشرف الدين الدمياطي، ص٣٦٨.

[٦] نزهة النظر، لابن حجر، ص٥٨.

[٧] إسماعيل ابن عياش ابن سليم العنسي: صدوق في روايته عن أهل بلده مخلط في غيرهم، تقريب التهذيب، لابن حجر، ص١٠٩.

[٨] شرح ابن سيد الناس اليعمري جامع الترمذي وسماه: النفح الشذي في شرح جامع الترمذي، إلا أنه لم يتمه، فجاء من بعده الحافظ زين الدين عبد الرحيم العراقي والد أبي زرعة العراقي، فأكمل شرح ابن سيد الناس من الموضع الذي انتهى اليه، ولذلك سماه العلماء: تكملة شرح الترمذي، إلا أنه لم يحقق أو يطبع الى الآن.

[٩] أخرجه الطبراني في مسند الشاميين، برقم ٨٩٨، ٤٨/٢. بسند ضعيف لأن فيه سويد بن عبد العزيز، قال عنه ابن حجر: ضعيف جدا. تقريب التهذيب، ص٢٦٠.

[١٠] الصوم والاعتكاف، ابن أبي عاصم، ص٤٢.

[١١] أخرجه البزار في مسنده، مسند ثوبان، برقم ٤١٧٩، ١١٥/١٠. بسند صحيح.

سَمعَ يَحيى بن الحارث هذا الحديث مِن أبي أسماء، الصحيح: يحيى بن الحارث سمع أبا أسماء الرحبي، عن ثوبان، عن النبي صلى الله عليه وسلم، انتهى.[١]

وقد اختُلِفَ فيه على يحيى بن الحارث، فقيل هكذا، وقيل: عنه عن أبي الأشعث، عن شداد بن أوس،[١١أ] وقيل: عن أبي الأشعث، عن أوس بن أوس، انتهى كلام والِدي أبقاه الله تعالى.

وأما حَديث جابر بن عبدالله فأخبرني وَالدي بالإسنادِ المتقدم الى أحمد قال: حدثنا حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يَزِيدَ، حَدَّثَنَا سَعِيدٌ بْنَ أَبِي أَيُّوبَ قال: حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ جَابِرٍ الْحَضْرَمِيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللهِ الْأَنْصَارِيَّ، يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: " مَنْ صَامَ رَمَضَانَ، وَسِتًّا مِنْ شَوَّالٍ، فَكَأَنَّمَا صَامَ السَّنَةَ كُلَّهَا ".[٢]

ورواه البيهقي من رواية سعيد بن أبي أيوب بمثلِه، إلا أنه قال: "وستة أيام".[٣]

وَرَوَاه ابن عَدِي في الكامِل من رواية بكر بن مُضَر، عن عمرو بن جابر، بنحوه. أورده في ترجمة عَمرو بن جابر، وَقال في بعض مَا يرويه مَناكير.[٤] ونقل تضعيفه عن أحمد، والسعدي، والنسائي.[٥] قلت: قال أحمد: بلغني أنه كان يَكذبُ.[٦] وَقال أبو حاتم: صالح الحديث,[٧] وقال أبو بكر البزار: لا نعلم رَوى هذا الحديث عن جابر إلا عمرو بن جابر.

وقال والِدي في شَرحه [١١ب] معترِضاً عليه: قَد رَويناه من طريق همام بن يحيى قَال: حدثني نافع رَجلٌ من أهل أفريقية، عن تميم، عن جابر ابن عبدالله، وفي العِلل لابن أبي حاتم سُئل أبو زرعَة عن حديثٍ اختلفَ في لرواية على بكر بن مُضَر، فرواه قُتيبة بن سعيد، عن بكر بن مُضر، عن عمرو بن جابر، عن جابر بن عبد الله مَوقوف، مَن صام رمضان ثم اتبعه ستة أيام من شوال فذلك صيام الدهر، ورواه يحيى بن عبد الله بن بُكير ويزيد بن موهب، عن بكر بن مضَر، عن عمرو بن جابر، عن جابر، عن النبي –صلى الله عليه وسلم– مرفوعاً، قال أبو زرعة: المرفوع صحيح، قال ابن أبي حاتم قلت: رواه سعيد بن أبي أيوب وابن لهيعة، عن عمرو بن جابر، عن جابر، عن النبي –صلى الله عليه وسلم–، وأمّا حديث شداد بن أوس، فرواه: أبو محمد بن أبي حاتم في العلل عَن أبيه قال: حدَّثنا صَفْوان بْنُ صَالِحٍ؛ قَالَ: حدَّثنا مَرْوَانُ الطَّاطَرِي، عَنْ يَحْيَى بْنِ حَمْزَةَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ أَبِي الأَشْعَث الصَّنْعاني، عَنْ شَدَّاد بْنِ أَوْسٍ، عن النبيّ –صلى الله عليه وسلم–: "مَنْ صَامَ رَمَضَانَ[١٢أ] وَأَتْبَعَهُ بِسِتٍّ مِنْ شَوَّالٍ".[٨]

وأما حديث ابن عَباسٍ فَأخبرنا قاضِي القضاة، شيخ المُحَدثين بركة المسلمين عز الدين أبو عمر عَبد العَزيز ابن قاضي القضاة بدر الدين ابن عبد الله محمد بن إبراهيم بن سعدالله بن جماعة، وأبو عبد الله محمد بن عبد المُعطِي بن سَالم، وأبو طلحة محمد بن علي بن يوسف وَغيرهم إجازة، عن الحافظ أبي محمد عَبد المُؤمِن ابن خلف، أخبرنا يُوسف بن خَليل الحافظ، حدثنا أبو عبد الله محمد بن أبي زَيْد بن حَمْدٍ الكراني، أخبرنا محمود بن إسماعيل الصيرفي، أخبرنا أبْو الحُسين أحمد بن محمد بن باذشاه، أخبرنا أبو القاسِم سُليمان بن أحمد بن أيُوب الطَبَراني، حَدَّثَنَا عُبَيْدُاللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ شَبِيبٍ الْقُرَشِيُّ حدثنَا أَبِي حدثنَا بَكَّارُ بْنُ الْوَلِيدِ الضَّبِّيُّ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْمَازِنِيُّ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَجَابِرٍ، أَنَّ النَّبِيَّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– قَالَ: «مَنْ صَامَ رَمَضَانَ وأَتْبَعَهُ سِتًّا مِنْ شَوَّالٍ، صَامَ السَّنَةَ كُلَّهَا» قال الطبراني: لَمْ يَرْوِهِ عَنْ عَمْرٍو إِلَّا يَحْيَى، تَفَرَّدَ بِهِ: بَكَّارُ بْنُ الْوَلِيدِ الضَّبِّيُّ، [١٢ب] انتهى.[٩]

---

[١] علل الحديث، لابن أبي حاتم، ١٢٣/٣.
[٢] مسند الإمام أحمد، برقم ١٤٣٠٢، ٢٠٦/٢٢.
[٣] أخرجه البيهقي في شعب الإيمان، كتاب الصيان، باب: في ليلة العيدين ويومهما، برقم ٣٤٩٥، ٢٩٩/٥.
[٤] الكامل لابن عدي، ٢٠٠/٦.
[٥] الضعفاء للنسائي، ص٧٩.
[٦] العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد، ١٤٦/٣
[٧] الجرح والتعديل، ٢٢٤/٦.
[٨] علل الحديث لابن أبي حاتم ١٢٤/٣.
[٩] المعجم الأوسط، برقم ٤٦٤٢، ٥٠/٥.

ويحيى بن سَعيد المازَني رَوى عن عمرو بن دينار وغيره أحاديث غير محفوظة، وَليس هو من المعروفين، قاله ابن عَدي.[١]

وأمّا حَديث ابن عمر فبالإسناد المتقدم الى الطبراني قال: حَدَّثَنَا مَسْعُودُ بْنُ مُحَمَّدٍ الرَّمْلِيُّ، حدثَنَا عِمْرَانُ بْنُ هَارُونَ، حدثنا مَسْلَمَةُ بْنُ عُلَيٍّ، حدثَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحِمْصِيُّ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ –صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ–: «مَنْ صَامَ رَمَضَانَ وَأَتْبَعَهُ سِتًّا مِنْ شَوَّالٍ خَرَجَ مِنْ ذُنُوبِهِ كَيَوْمِ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ» قال الطبراني: لَمْ يَرْوِهِ عَنْ نَافِعٍ إِلَّا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ، تَفَرَّدَ بِهِ مَسْلَمَةُ بْنُ عُلَيٍّ.[٢]

أما حديث أبي هريرة فبالإسناد المتقدم الى الطبراني قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ شَاذَانَ، حدثَنَا أَبِي، حدثنَا سَعْدُ بْنُ الصَّلْتِ، حدثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَمْرٍو الْفُقَيْمِيُّ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ خُصَيْفَةَ، عَنْ ثَوْبَانَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ– صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ–: «مَنْ صَامَ سِتَّةَ أَيَّامٍ بَعْدَ الْفِطْرِ مُتَتَابِعَةً، فَكَأَنَّمَا صَامَ السَّنَةَ» قال الطبراني: لَمْ يَرْوِهِ عَنِ الْحَسَنِ، إِلَّا سَعْدُ، تَفَرَّدَ بِهِ: شَاذَانُ، وَقَالَ: عَنْ يَزِيدَ، عَنْ ثَوْبان [١٣أ] وَإِنَّمَا هُوَ: يَزِيدُ يَعْنِي ابْنَ خُصَيْفَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ ثَوْبَانَ " انتهى.[٣]

وله عن أبي هريرة طريق آخر رواه البزار في مُسنَدِهِ من رواية: عمرو بن ابي سَلمة، عن زهير بن محمد، عن سُهَيْل بن أبي صَالح، عَنْ أَبِيه، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ[٤]، نحو حديث عمرو بن ثابت، عن أبي أيوب.

وله طريق آخر رواه ابن عديّ في الكامل من رواية: إبراهيم الْخُوزِيُّ، عَنْ عَمْرو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَبد الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيُّ –صَلَّى اللَّهُ عَلَيه وسَلَّم– قَال: مَنْ صَامَ شَهْرَ الصَّبْرِ، ثُمَّ اتَّبَعَهُ بِسِتٍّ مِنْ شَوَّالٍ كَانَ كِصِيَامِ الدَّهْرِ. قال ابن عَديّ: وهذا الحديث عن عمرو بن دينار رواه عنه، إبراهيم بن يزيد الخُوزيُ ليس بمحفوظ إنما يرويه إبراهيم عنه.[٥]

وله طريق آخر من رواية: محمد بن يونس الكديمي، عَن حجاج بن نُصير، عَن همام بن يَحيى، عن مثنى بن الصبّاح، عن المحرر بن أبي هريرة، به.[٦]

وله طريق آخر من رواية: العلاء بن عبد الرحمن، عَن أبيه، عن أبي هُريرة.[٧]

قال ابن أبي حاتم في العلل: سألت أبي عن حديث رواه عَمْرُو ابن أَبِي سَلَمة، عَنْ [١٣ب] زُهَيْرِ بْنِ محمَّد، عَنْ سُهَيل بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هريرة، عن النبيّ –صلى الله عليه وسلم– قَالَ: مَنْ صَامَ رَمَضَانَ وَأَتْبَعَهُ بِسِتٍّ مِنْ شَوَّالٍ، فَذَلِكَ صِيَامُ الدَّهْرِ. قَالَ أَبِي: المِصْريُّون يَرْوُونَ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ زُهَيْرٍ ، عَنِ الْعَلاءِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عن النبيّ صلى الله عليه وسلم.[٨]

وله طريق آخر رواهُ أبو نعيم من رواية: خَلَّادٍ الصَّفَّارِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، مَرفوعاً: " مَنْ صَامَ رَمَضَانَ وَسِتَّةَ أَيَّامٍ بَعْدَهُ لَا يَفْصِلُ بَيْنَهُنَّ كَأَنَّمَا صَامَ السَّنَةَ" قال أبو نعيم: غَرِيبٌ بِهَذَا اللَّفْظِ لَمْ نَكْتُبْهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ خَلَّادٍ الصَّفَّارِ، وَهُوَ خَلَّادُ بْنُ أَسْلِمٍ[٩] كُوفِيٌّ، يُكَنَّى أَبَا مُسْلِمٍ، عَزِيزُ[١٠] الْحَدِيثِ.[١١]

---

[١] الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، ١٨/٩.
[٢] المعجم الأوسط، برقم ٨٦٢٢، ٢٧٥/٨. باسناد ضعيف، لأن فيه مسلمة بن علي قال عنه الذهبي: شامي واهٍ. ميزان الاعتدال، ١٠٩/٤.
[٣] المعجم الأوسط، برقم ٧٦٠٧، ٣١٥/٧.
[٤] أخرجه البزار في مسنده، برقم ٨٣٣٤، ٨٤/١٥. وهذا الإسناد: ضعيف، لأن فيه زهير بن محمد التميمي، قال ابن حجر عنه: رواية أهل الشام عنه غير مستقيمة فضعف بسببها. تقريب التهذيب، ص٢١٧. والراوي عنه زهير بن أبي سلمة: دمشقي.
[٥] الكامل لابن عدي ٣٧٠/١.
[٦] التلخيص الحبير، لابن حجر العسقلاني، ٤٦٣/٢.
[٧] أخرجه البزار في مسنده، برقم ٨٣٣٤، ٨٤/١٥.
[٨] علل الحديث لابن أبي حاتم ٨٧/٣.
[٩] هذا وهم، وإنما هو ابن مسلم ما في الأمالي وكما في كتب التراجم، فخلاد بن أسلم الصفار: ثقة. تقريب التهذيب ص١٩٦. وخلاد بن مسلم، يقال بن عيسى، الصفار: لا بأس به. تقريب التهذيب ص١٩٦.
[١٠] وفي كتاب الامالي: (غريب الحديث).
[١١] أمالي الأصبهاني، ص٤٢

قلت: وعبد الله بن سعيد المقبري ضَعيفٌ جداً. [١]

قال أبو نُعَيم: وَرَوَاهُ إِسْمَاعِيلُ بْنُ رَافِعٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ[٢]، وله طريق آخر: رَواها أبو نعيم أيضاً من رواية: أَبُي النُّعْمَانِ الْأَنْصَارِيُّ،[١٤أ] واسْمُهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ النُّعْمَانِ، عَنْ لَيْثٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.[٣]

وأمّا حديث عائشة فأشار اليه أبو بكر بن أبي عاصم في كتاب الصيام، فقال بعد إخراجه حَديث ثوبان: وَفيه عن أبي هريرة وَجابر وَعائشة.[٤]

الوجه الرابع: فيما يتعلق بمفرداتِه وَذلك في مواضِع أخرى.

اختلف في رَمضان هل هو مأخوذ من رَمِضَ الصائمُ يَرْمَضُ إذا أحَرّ جَوفه من شدة العطش، والرمضَاء: شِدة الحر.[٥] أو أنّ تَسْمِيتَه بِذلِكَ وَافَقَ أيامَ رَمضان وَشِدةُ حَرٍ.[٦]

ثانيها: قال الدارقطني: صحّف هذا الحديث أبُو بكر الصُولي، فقالَ، وأتبعه شيئاً من شوال.[٧] وَأملاه في الجامع وَالصواب سِتاً.

ثالثها: قوله ستاً من شوال هكذا الرواية وهي صحيحة، ولا يقال: القاعِدة أنّ التاء تثبتُ في العَدَد من الثلاث الى العَشرة في المذكّر وتُحذَفُ في المؤنث، وَمُقتضى هذا أنْ يقول ستة، فإنّ المعدُودَ إذا حُذِفَ جاز الوجهان اثبات العلامة [١٤ب] وَحذفُها[٨]، وَمن الحذف قوله تَعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾.[٩] أي: عَشرة أيامٍ، وفي ذهني أنّ ابنَ دحية حَكى في العَلم المشهور عَن بعضِ العَرب اثبات العَلامة في المُؤنّث وَحذفها في المذكّر، وهو غريب راجعْتُه فيه، فوَجَدته نَقلهُ عن عَدِي بن الرباب.[١٠]

رابعها: في بيان اختلاف ألفاظ الحديث وأنها متفقة في المعنى، وَقد وَقَع ذلكَ في ثلاثة مواضِعَ:

أحدها: قولهُ "ثم أتبعَه" هو المشهُور، وَفي رواية الطبراني: "وأتبعَه" بِالواوِ وَلا يخفى ما بين اللفظين من التغايُر في المدلول، فإنّ ثمّ تدل على الترتيب معَ مُهلة[١١]، والواو تَدُل على مطلق الجمعِ[١٢]، غير متَعرضة لترتيب وَلا معِيّة، لكن المعِية هنا منفية إذ لا يمكن الجمع في رمضان بين صَومِه وَصوم غَيره، ولقوله: "أتبعه" [١٥أ]فإنها تدلّ على تأخُرِها عن صوم رَمضان، ولا يمكن كَونُها عقِبَه للفصل بيَوم العيد، فإذا انتفت المَعِية لم يَبق إلا الترتيبُ، لكن لفظة: "ثُم"، تدلّ على المُهلة، والواو لا دلالة لها على ذلك، فَوجَب العمل بما اقتَضَته، ثُم مِن المهلة وهو حاصل بيوم العيد، فظهر أنّه لا فرق هنا بين ثُم والوَاوِ، ولا مِن جهةِ أصلِ مَوضُوعِها بل من أمرٍ خارج.

الموضع الثاني: في رواية مُسلم والترمذي: "ستاً" وَفي رواية أبي داود وابن ماجة: "بستٍ" وَكلاهما صحيح.

الموضع الثالث: في رواية مُسلم: "كان كصيام الدَهرِ". وَفي رواية ابن ماجة: "كصَوم الدهر". وفي رواية أبي داود: "فكأنما صَامَ الدّهر". وَفي رواية الترمذي والطبَراني: "فذلك صَومُ الدّهر". فأما رواية مسلم وابن ماجة فلا تنافر بينهما إذ الصيام والصَوم مصدَران لصامَ، وَكذا روايةُ أبي دَاوُد، لكن

---

[١] قال عنه يحيى بن معين: ضعيف، تاريخ ابن معين-رواية الدوري، ٧٤/٣. وقال أحمد بن حنبل: ليس هو بذاك. العلل ومعرفة الرجال، لاحمد بن حنبل، ٤٨٤/٢. وقال أبو زرعة: ضعيف الحديث، لا يوقف منه على شئ. وقال أبو حاتم: ليس بقوي. الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٧١/٥. وقال البخاري: قَالَ يَحْيَى القطان: استبان لي كذبِهِ فِي مجلس، التاريخ الكبير، ١٠٥/٥.

[٢] المصدر نفسه.

[٣] أمالي الأصبهاني، ص٣٦.

[٤] الصوم والاعتكاف، ابن أبي عاصم، ص٤٢.

[٥] لسان العرب، لابن منظور، ١٦٢/٧.

[٦] جمهرة اللغة، لابن دريد، ٧٥١/٢.

[٧] تاريخ بغداد، ٦٧٥/٤.

[٨] ينظر، شرح الكافية الشافية، ١٦٧٦/٣.

[٩] سورة البقرة : الاية ٢٣٤.

[١٠] هم تيم وعدي وعَوْف وعكل بَنو عبد مَنَاة بن أد بن طابخة بن إلْيَاس بن مُضر، وَإِنَّمَا قيل لَهُم الربَاب لأنهم غمسوا ايديهم فِي الرُّب حِين تحالفوا، الإنباه على قبائل الرواة، ص٦١.

[١١] ينظر، شرح الاشموني على الفية ابن مالك، ٣٦٥/٢.

[١٢] ينظر، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام، ص٤٦٣.

يحتاج الى الجمع بين هذه الرِوَاياتِ وَبين روَاية الترمِذي وَالطبرَاني: "فذلِكَ [١٥ب] صَومُ الدَهر". إذ ظاهرها أنه صَومُ الدّهرِ حَقِيقة، ومَدلول تلك الروايات أنه مثل صَوم الدَهرِ لا أنّه هُوَ صَومُ الدَهر، والجمع بينهما: أنّ المُراد أنّه مثل صَوم الدَهر في الثَواب، واطلاقه أنه صوم الدّهر مجاز.

الوجه الخامس: في الفوائد المأخوذة مِنه.

الأولى: فيه استحباب صوم ستة أيام من شَوال متتابعة متصلة بيوم الفطر، فأما كونها متصلة بيوم الفطر فلما يقتضيه ظاهر لفظة الاتباع، وأما كونها متتابعة فلأنّه الظاهر، ولرواية أبي هريرة في معجم الطبراني الأوسَط فإن فيها: "متتابعة"، وحديثه الذي أوردناه من طريق أبي نُعيم فإنّ فيه: "لا يفصل بينهن"، وبهذا قال ابن المبارك والشافعي وأصحابه.[١] وأحمد.[٢] وجماعة أهل الحديث، [١٦أ] قال أصحابنا: فإن فرقها أواخرها عن أوائل شوال الى أواخره حَصلت فضيلة المتابَعة لأنه يصدق أنه اتبعه ستاً من شوال.[٣]

وكره ذلك مالك فقال في الموطأ: لم أر أحداً من أهل العلم والفقه يَصُومُها. قال: ولم يبلغني ذلك عن أحد من السَلف، وأنّ أهل العلم يكرهون ذلكَ وَيخافونَ بدعتَه، وَأن يُلحقَ برمضانَ ما ليسَ منه أهل الجَهالة والجَفاء، لو رأوا أحداً من أهل العلم يفعل ذلك، انتهى.[٤]

وكره ذلك أبو يوسف أيضاً، وأمّا أبو حنيفة وبقية أصحابِه، فالمنقول عنهم في كُتب مذهبهم كخزانة الأكمل[٥]، والمحيط[٦]، ومختلف الرواية[٧]: أنه لا بأس بصيامها متتابعة مُتَصلة بيوم الفطر. وحكى العمراني من أصحابنا والنَووي في شرح مسلم، عن أبي حنيفة: الكراهة كقول مالك.[٨] وحكى عنه الرافعي: أنّ الأفضل تفريقها.[٩] وحكى المرغيناني في الذخيرة عن أبي حنيفة كراهتَها [١٦ب] مُتتابعةً وَمُتفرقةً[١٠]، وحكى عَن بعض المتقدمين أنهُ قال: ينبغي للعالم أن يصُومَ سراً وَينهى الجُهّال عَنه.[١١] قال: والمتأخرونَ من مشايخنا لم يَروا به بأساً، قال: وَاختلفوا في الأفضليّة، فقال بعضهم: الأفضل فيه التتابع، وَبعضهم قال: الأفضل فيه التفريق انتهى.

وَقال الناطفي من الحنَفية: الذي أدركتُ مَشيختنا مِنهم أبو عبد الله الجرجاني وأبو العباس السمان وغيرهم، أنهم قالوا: لا بأس بذَلِك لأنه وَقعَ الأمنُ الآنَ أنْ يَعدّوا هذا من رمضان، انتهى.[١٢]

واختلف المالكية: فقال أبو عُمر في الاستذكار: لم يبلغ مالكاً –رحمه الله– حَديث أبي أيوبَ على أنه حديث مدني والإحاطة بعلم الخاصّة لا سبيل اليه، قال: والذي كرهه له مالك أمرٌ قد بيّنَه وأوْضحَه وَذلك خشية أن يُضاف الى فرض رمضان وان يسبق ذلك الى العامة، وكان رحمه الله متحفظاً كثير الاحتياط للدين، قال: وأما[١٧أ] صيام الستة الأيام من شَوال على طلب الفضل، وعلى التأويل الذي جاء به ثوبان –رحمه الله– فإنّ مالكاً لا يكره ذلك إن شاء الله لأنّ الصوم حُسنُه وَ فَضلهُ معلوم وهو عمل بر وَخير قال الله تعالى: (وَافْعَلُوا الْخَيْرَ) [١٣]، وَمالك –رحمه الله– لا يجهل شيئاً من هذا، ولم يكره مِن ذلك الا ما خافَهُ على أهل الجهالة والجفاء إذا استَمر ذلِكَ وَخشي أن يَعدوه من فرائض الصيام مُضافاً الى رمضانَ، قال: وما أظن مالكاً جهل الحديث، والله أعلم لأنه حديث مدني أنفرد به عمرو بن ثابت، وقد قيل: أنه روى عنه مالك، ولولا عِلمه به ما أنكره، وأظن الشيخ عمرو بن ثابت لم

---

[١] روضة الطالبين وعمدة المفتين، للنووي، ٣٨٧/٢.
[٢] المغني لابن قدامة ١٧٦/٣.
[٣] روضة الطالبين وعمدة المفتين، للنووي، ٣٨٨/٢.
[٤] موطأ مالك، ٤٤٧/٣.
[٥] خزانة الاكمل، للجرجاني، ١٣٥/٢.
[٦] المحيط البرهاني في الفقه النعماني، لأبي المعالي ابن مازة الحنفي، ٣٩٣/٢.
[٧] مختلف الرواية، للسمرقندي، ٤٦٦/١.
[٨] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، للنووي، ٥٦/٨.
[٩] فتح العزيز بشرح الوجيز، للرافعي، ٤٧٠/٦.
[١٠] الذخيرة البرهانية، للمرغيناني، ١٣٢/٤.
[١١] المحيط البرهاني، للمرغيناني، ٣٩٣/٢.
[١٢] الاجناس، للناطفي، ٤٤٦/١.
[١٣] سورة الحج: الآية ٧٧.

يكن ممن يعتمد عليه، وقد ترك مالك الاحتجاج بما رواه عن بعض شيوخه، إذا لم يثق به في حفظه لبعض ما يرويه، وقد يُمكن أن يكون جهل الحديث ولو عَلِمَه لقال به، والله أعلم.[١]

وقال الإمام أبو عبدالله المازري: قال بعض شيوخنا: ولعل مالكاً إنما كرِهَ صومَها على هذا، أو أن يعتقد [١٧ب] من يصومه أنّه فرض، وأما من صامه على الوجه الذي أراده النبي –صلى الله عليه وسلم– فجائز.[٢]

وقال القاضي عياض: ويحتمل كراهة ما كره من ذلك، وأخبر أنّه غير معمول به أيضاً هذه الأيام برمَضانَ، إلا فضل يوم الفطر، فإنه لو كان صَومها في غير شوال من غير تعيين، ولا اتصال ولا مُبادرة ليوم الفطر فلا قال، وهو ظاهر كلامه بقوله: في صيام ستة أيام من بعد الفطر.[٣]

وقال الحافظ أبو الحسن علي بن المفضل المقدسي: والتعليل الذي علل به مَالِك المنع من صَومها، وهو: خيفة اعتقاد الوجوب مَأمون في زَمانِنا لاستقرار الشريعة وتطاول زَمانها.

وقال صاحب المُفْهِم: إنّ صومها مُتباعدة عَن يَوم الفطر بحيث يؤمن ذلك المُتوقع لا يكرهه مالك ولا غيره، قال: وقد روى مُطرفٌ عن مالك أنه كان يَصُومُها في خاصة، قال مطرف: وإنما كره صيامها لئلا يلحق أهل الجهالة ذلك برمضان فأما من رغب في ذلك لما جاء فيه فلك ينهه.[٤]

وقال القاضي[١٨أ] أبو بكر بن العربي: وصله الصومَ بأوائل شوال مَكروه جداً لأن الناس قد صاروا يقولون شيع رمضان وكما لا يتقدم لا يُشيع ومن صام رمضان وستة أيام من أيام الفطر له صوم الدهر قطعاً بالقران ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَى إِلَّا مِثْلَهَا وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾. [٥] شهر بعشرة وستة أيام بشهرين بهذا صوم الدهر كان من شوال أو غيره، وربما كان من غيره أفضل أو من أوسطه أفضل من أولهِ وهذا بينٌ فهو أحوط للشريعة وأذْهَب للبدعة قالَ: ورأى ابن المبارك والشافعي أنّها في أول الشهر ولست أراه ولو علمتُ من يصومُها أول الشهر وَملكت الأمر لأدبته وَ شَردتُ به لأن أهل الكتاب بهذه الفعلة وأمثالها غيروا دينهم وابتَدعوا رَهبانيتَهم انتهى كلامه.[٦]

قال الحافظ شرف الدين الدمياطي: ولقد بالغ في هذا القول وأفظع، وجاوز الحدّ في قولهِ: وأذهب للبدعة، بل هوَ الذي ابتدع، وأخطأ في قوله من جهات أربعٍ جُمعَ بإحداهن أن التي ذَهَبَ [١٨ب] اليه من حيث القياس، والقياسُ في مقابلة النص فاسد.

الثانية: بينَ قوله: من وسطه أفضل من أوّلهِ. وقَولهِ: وأذْهبُ للبدعة. تناقُضٌ من حيث أنه أثبت الفضل ونفاهُ في مَحلٍ واحد.

الثالثة: أنّه جَعل صائمها كأهل الكتاب في ابتداعهم الرهبانية ولا مُقايسة بينهما، لأن النَصّ المُؤذن بالصَوْم ورَدَ هنا والرهبانية لم يَرد فيها نص مؤذن بها، بل فعلوها من قبل أنفسهم بدعةً باقترافها.

الرابعة: إنّ ذَمّ أهل الكِتاب مَا كان لمجرد الابتداع، وإنما لحق بهم الذَمُ لعَدَم الرعية لما ابتدعوه مِن التعَبْد وَالتَزموه من التَرهُبِ لقوله تعالى: {وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعوهَا مَا كَتَبْنَاهَا عَلَيْهِمْ} [7] كما يَجبُ على الناذر لأنه عَهد مع الله لا يحل انتهى.[٨]

ويُعترض على ابن العربي من وُجوه أُخَر:

أحدها: أنه علل الكراهة: بأنّ الناس صاروا يقولون[١٩أ] نُشّيع رَمضان، فتكون الكراهةَ حَدثتْ لقَولهم ذلِك، وَهذا لم ينقل عن الصحابة ولا التابعين، وإنما وجد من كلام العَوام أخيراً، فتغير الحكم لما أحدثوا من تسمية الصيام بالتشييع وهذا أمرٌ شنيعٌ.

---

[١] الاستذكار، لابن عبد البر، ٣٨٠/٣.
[٢] نقله عنه القاضي عياض في كتابه إكمال المعلم، ١٢٧/٤
[٣] اكمال المعلم، للقاضي عياض، ١٢٧/٤.
[٤] التاج والاكليل لمختصر خليل، ٣٢٩/٣.
[٥] سورة الأنعام: الآية ١٦٠.
[٦] عارضة الأحوذي في شرح الترمذي، لابن العربي، ٢٧٥/٣.
[7] سورة الحديد: الآية ٢٧.
[٨] المتجر الرابح، للدمياطي، ص٢٢٢.

ثانيها: أنّ القياس الذي قاسه لو لم يكن في مقابلة النصّ أيضاً كان فاسِد، لأنه قال: كما لا يتقدم لا يُشيع، وما الجامع بين التقدم والتشييع إن أريد الفصل بينَ رمضان وغيره، فقد حصل الفصل بيوم العيد، والنَهي عَن تقدم رمضان بيوم أو يومين حكمته أن لا يُصام يَوْم الشكّ، لأنه ربما وَقع الشك لغَيم يقع في ليالي الهلال في شهرين أو ثلاثة، ومَع ذلك فمذهَبُ إمامه أنه لا بأس بصوم يَوْم الشك تطوعاً، وهو لا يقول بكراهة التقدم حتى يقيس عليه التَشييع، ولو قال بكراهة التقَدّم لما صحّ قياس التشييع عليهِ [١٩ب].

قال مالك في الموطأ: أنه سَمِعَ أهل العلم لا يرون بصيام يوم الشكّ تطوعاً بأساً. قال مالك: وَهو الأمْر عندنا وَالذي أدركتُ عَليه أهل العلم ببلدنا.[١]

قال ابن عبد البر: الذي عليه جَماعةُ أئمة الفتوى من فُقهاء الامصَار أنه لا بأسَ بصيام يَوم الشكّ تطوعاً كما قال مالك، انتهى.[٢]

فهذا إمامه لا يكره وَصل شعبان برَمضان مع النَهي عن صَوْم يَوْم الشكّ، ومع صحة حديث النَهي عن التقدم، فكيف يكره الصيام بعد الفطر، مَعَ حُصُول الفَصْل بيوم الفطر وَحقيقة التشييع صيام يوم الفِطر، كما أن حقيقة التَقدم صَوم اليوم الذي قَبله، وفي بعض طُرف حَديث أبي هريرة التنصيصُ على موالاة الأيام الستة عَقِبَ يَوم الفطر من قوله: "مَن صامَ رَمضان وَستة أيام بَعده لا يفصل بينهن" رواه البزار في مُسنده وفي رواية الطبراني: " من صام ستة أيام بعد الفطر متتابعة".

قال الحافظ شرف الدين الدمياطي: ولو لم يَدلّ لفظ[٢٠أ] الاتباع عَلى الاتصال لكان لغواً لا فائدة فيه، و لاكتَفَى بقوله: من صام رَمَضَان وستاً مِن شَوال.[٣]

وقال ابو الفضل المقدسي المالِكي: واختلف القائلونَ باستحباب صيام الستة الأيام، هل يتعين أنها أول الشهر بعد يوم الفطر أمْ يكون في جَميعه، فَمن نظرَ الى لفظ الاتباع عَيّن، ومن نظر الى تنكير الأيام عمّمَ انتهى.

قال والدي في شرح الترمذي: وَفي حديث لأم سلمة التنبيه على أن للصيام عقِبَ يوم العيد مَزيةً على غيره مما بعده من الشهر، فروى حُميد بن زنجويه النَسَوي في كتاب الترغيب له قال: حدثنا النُفَيلي، حدثنا بَكار بن عبد الله الزَبذي، قال: حدثني عَمّي موسى بن عُبيدة الزَبذي، عن ثابت مَوْلى أم سَلمة، عن أم سَلمةَ –رضي الله عنها– أنها كانت تقول لأهلِها: (مَن كانَ عليْه شئ من رمضانَ فَليَصُمْه من الغَد من يوم الفطر فمن صَامَ الغَدَ من يوم الفطر فكأنما صام رَمضان)[٤]، وموسى بن عُبيدة متكلم فيه من قبل حفظه[٥]، ومثل هذا لا يقال من قبل الرأي، فحكمُه [٢٠ب] حكم المرفوع كما قال الإمام فخر الدين الرازي في المحصول.[٦]

ومن هنا يؤخَذ تَعيين شوال للأيام الستة لأنّ الصَوم عَقِبَ الفطر كالصوم من رَمضان، وهذا معنى مَا نَقله الترمذي عن ابن المُبارك من قَوله: ويلحق هَذا الصِيام برمضان، أي: يكتب له ثواب صَوْم الفرض مُضاعفاً.[٧]

وأبْدى صاحبُ المُفهم لتعيين شوال بالذكرِ لسُهولة الصَوم فيه إذا كانوا قد تعَودُوهُ في رمضانَ.[٨]

وذكر وَالدي في شرح الترمذي: أن الذي يظهر من تخصيص شوال بالذكر المبادَرة بالأعمال خَوفاً من فَواتها، واتباع العمل الصالح بالعمل الصَالح كما قال في الحديث الصحيح وانتظار [٢١أ]الصلاة.

---

[١] موطأ مالك، ٤٤٣/٣.
[٢] الاستذكار، لابن عبد البر، ٣٧١/٣.
[٣] المتجر الرابح في ثواب العمل الصالح، لشرف الدين الدمياطي، ص٣٦٥.
[٤] كتاب الترغيب والترهيب لابن زنجويه، وهو مفقود، وقد أخرجه المتقي الهندي في كتابه كنز العمال، ٥٩٧/٨، برقم ٢٤٣١٨.
[٥] موسى ابن عبيدة بضم أوله ابن نشيط، الربذي، أبو عبد العزيز، المدني: ضعيف ولا سيما في عبد الله ابن دينار، وكان عابدا. تقريب التهذيب ص٥٥٢.
[٦] المحصول، للرازي، ٤٤٩/٤.
[٧] سنن الترمذي، عقب حديث برقم ٧٥٩، ٣/ ١٢٣.
[٨] المفهم، للقرطبي، ٣/ ٢٣٦.

الثاني وَالعشرون: الدعاء للمؤمنين لاسيما إذا كان الداعي إماماً أو معَ جماعة ففي الدعوات للمُستغفرين عن أبي بَرزة أنّ رسول الله –صلى الله عليه وسلم– سَمعَ رجلاً يقول اللهم أغفر لي، فقال له: "ويحكَ لو عممتَ لاستجيبَ لك"، وعن عمرو بن شعيب أنّه –عليه الصلاة والسلام– خرج من الصلاة وعمر يَدعو فقال: اللهم اغفِر لي وارحَمني فَضَرب مَنكِبَيه ثم قال له: "أعمم في دعائك فإنّ بين دُعاء العام والخاصّ كما بين السماء والأرض".[١]

وروى المستغفري في دَعواتِه عن أبي هريرة مرفوعاً: "مَا مِن دعاء أحبّ الى الله –عز وجل– من قول العَبد: اللهم اغفر لأمة محمد رحمة عامة".[٢]

وفي السُنن: "لا يؤمّن رَجُل قوماً يخص نَفسه بدَعوة دونَهم فإن فَعل فقد خانَهم".[٣]

وكأن هذ محمول على الدعاء الذي لا يقوله المأموم، أما ما يقوله المأموم والإمام فالأولى فيه الانفراد، وفي الصحيح في دعاء الاستفتاح: "اللهم باعد بيني وبين خطاياي.." الحديث.[٤]

الثالث والعشرون: إذا دعا لغيره أنْ يبدأ بنفسه كما قال تعالى حاكياً عَن الخليل –عليه السلام– ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ وَلِلْمُؤْمِنِينَ يَوْمَ يَقُومُ الْحِسَابُ﴾[5]

أهم نتائج الدراسة

١. إثبات أهمية جزء الحافظ أبي زرعة العراقي وقيمته العلمية؛ لما اشتمل عليه من مادة حديثية ونقدية تتعلق بحديث صيام ستة أيام من شوال.

٢. توثيق نسبة الجزء إلى الحافظ أبي زرعة العراقي، وظهور ذلك من خلال القرائن العلمية والنقول التي اعتمد عليها المحقق.

٣. تبين أن النسخة الخطية ناقصة؛ إذ ينتهي الموجود منها أثناء بحث المؤلف في حكم صيام الست، مما يدل على فقدان بقية مباحث الجزء.

٤. ظهر اعتماد أبي زرعة العراقي على الاستقراء والموازنة بين طرق الحديث، فلم يقتصر على رواية أبي أيوب، بل استحضر طرقًا وشواهد عن عدد من الصحابة، ونظر في اختلاف الأسانيد والرواة.

٥. تبين أن مدار البحث النقدي الرئيس هو دراسة رواية عمر بن ثابت وسعد بن سعيد، مع تحرير أقوال أئمة الجرح والتعديل فيهما، والموازنة بين أقوال الموثقين والمضعفين.

٦. ظهر وجود اختلاف في رواية الحديث رفعًا ووقفًا، مما يؤكد أهمية جمع الطرق والروايات ومقارنتها قبل إصدار الحكم على الحديث.

٧. تبين أن دعوى انحصار الحديث في سعد بن سعيد غير صحيحة؛ فقد تابعه غير واحد من الرواة، مما يقوي الحديث ويدفع بعض وجوه تضعيفه.

٨. ناقش المؤلف تضعيف بعض العلماء للحديث مناقشة نقدية متعددة الوجوه، ورد بعض الاعتراضات المتعلقة برواية الحديث وموقف الإمام مالك منه.

---

[١] أخرجه البيهقي في السنن الكبرى، برقم ٥٣٥١، ١٨٥/٣. من حديث عمرو بن شعيب أن النبي –صلى الله عليه وسلم- أتى علي بن أبي طالب –رضي الله عنه- وليس عمر بن الخطاب –رضي الله عنه-.

[٢] أخرجه العقيلي في الضعفاء، ٣٥٠/٢. والخطيب في تأريخ بغداد، ٦٠/٧. وابن عدي في الكامل، ٥٠٦/٥. وفيه: عبد الرحمن بن يحيى بن سعيد، قال عنه ابن عدي: يحدث عن أبيه بالمناكير. وقال العقيلي: مجهول بالنقل لا يقيم الحديث. وقال الذهبي: لا يعرف. ميزان الاعتدال، ٥٩٧/٢. وفيه عمرو بن محمد الأعسم، قال عنه الحاكم: عمرو بن محمد الأعسم يروي عن عبد الرحمن بن يحيى بن سعيد عن أبيه أحاديث موضوعة، الزيادات على الموضوعات، ٦٢٣/٢. وقال ابن حبان: شيخ يروي عن الثقات المناكير وعن الضعفاء الأشياء التي لا تعرف من حديثهم ويضع أسامي للمحدثين، المجروحين، لابن حبان، ٧٤/٢. وقال ابن طاهر: يعرف بالوضع، ذخيرة الحفاظ، ٢١٠٦/٤. فيترجح كون الحديث موضوعاً.

[٣] أخرجه أبي داود في سننه، كتاب الطهارة، باب: باب أيصلي الرجل وهو حاقن؟، برقم ٩٠، ٢٢/١. والترمذي في سننه، أبواب الصلاة، باب: ما جاء في كراهية أن يخص الإمام نفسه بالدعاء، برقم ٣٥٧، ١٨٩/٢. وابن ماجة في سننه، كتاب إقامة الصلاة، والسنة فيها، باب: ولا يخص الإمام نفسه بالدعاء، برقم ٩٢٣، ٢٩٨/١. وقال فيه الترمذي: حديث ثوبان حديث حسن. وفيه شداد ابن حي أبو حي الحمصي المؤذن، قال عنه ابن حجر: صدوق. تقريب التهذيب، ص٢٦٤.

[٤] أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: الأذان، باب: ما يقول بعد التكبير، برقم ٧٤٤، ١٤٩/١. ومسلم في صحيحه، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب ما يقال بين تكبيرة الإحرام والقراءة، برقم ٥٩٨، ٤١٩/١.

[5] سورة إبراهيم: الآية ٤١.

٩. ظهر اهتمام المؤلف بتحرير أسماء الرواة وتمييز المتشابه منهم، مع العناية بأقوال أئمة الجرح والتعديل فيهم، وهو جانب مهم من جوانب التحقيق والنقد الحديثي.

١٠. أثبتت الدراسة تعدد طرق الحديث وتنوعها، وأن الحكم عليه لا ينبغي أن يبنى على طريق واحد، بل على مجموع الطرق والمتابعات والشواهد والقرائن.

١١. برزت قوة المنهج النقدي عند أبي زرعة العراقي من خلال الجمع بين علم الرجال، وتخريج الحديث، ودراسة اختلاف الروايات، ومناقشة أقوال النقاد، ثم الترجيح بينها.

١٢. تبين أن الجزء يجمع بين المباحث الحديثية والفقهية؛ فقد تناول المؤلف صحة الحديث وطرقه ورجاله، ثم بحث المسألة الفقهية المتعلقة باستحباب صيام الست من شوال ومناقشة أقوال المانعين

المصادر

- القران الكريم

١. الاجناس، أحمد بن محمد بن عمر الجرجاني الناطفي (ت٤٤٦ هـ)، تحقيق: عبد الله بن سعد– كريم بن فؤاد، دار المأثور.

٢. الأدب المفرد، محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦ هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي [ت ١٣٨٨ هـ، المطبعة السلفية ومكتبتها – القاهرة، الطبعة الثانية ١٣٧٩ هـ.

٣. الاستذكار، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي، تحقيق: سالم محمد عطا– محمد علي معوض، دار الكتب العلمية– بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م.

٤. الاستيعاب في معرفة الأصحاب، أبو عمر، يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر [ت ٤٦٣ هـ]، تحقيق: علي محمد البجاوي، كتبة نهضة مصر بالقاهرة، ١٣٨٠ هـ – ١٩٦٠ م.

٥. أسد الغابة في معرفة الصحابة، عز الدين ابن الأثير، أبو الحسن، علي بن محمد الجزري (ت ٦٣٠ هـ)، تحقيق: علي محمد معوض – عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٥ هـ – ١٩٩٤م.

٦. إكمال المعلم بفوائد مسلم، لأبي الفضل عياض بن موسى القاضي اليحصبي، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل– وأحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية– بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م.

٧. الإنباه على قبائل الرواة، ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله (٣٦٨ – ٤٦٣ هـ)، حققه وقدم له ووضع فهارسه: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥ م.

٨. التاج والإكليل لمختصر خليل، محمد بن يوسف بن أبي القاسم بن يوسف العبدري الغرناطي، أبو عبد الله المواق المالكي (ت ٨٩٧هـ)، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ–١٩٩٤م.

٩. تاريخ ابن معين –رواية ابن محرز–، أبو زكريا يحيى بن معين بن عون البغدادي (ت ٢٣٣هـ)، تحقيق: الجزء الأول: محمد كامل القصار، مجمع اللغة العربية – دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

١٠. تاريخ أبي زرعة الدمشقي، عبد الرحمن بن عمرو بن عبد الله بن صفوان النصري (ت ٢٨١ هـ)، دراسة وتحقيق: شكر الله بن نعمة الله القوجاني، مجمع اللغة العربية – دمشق.

١١. التاريخ الكبير، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (المتوفى: ٢٥٦هـ)، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد – الدكن.

١٢. تاريخ بغداد، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (٣٩٢ – ٤٦٣ هـ)، حققه: د بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠٢ م.

١٣. تاريخ مولد العلماء ووفياتهم، أبو سليمان محمد بن عبد الله بن أحمد ابن زبر الربعي، تحقيق: د. عبد الله أحمد سليمان الحمد، دار العاصمة- الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.

١٤. تحرير تقريب التهذيب، الدكتور بشار عواد معروف- الشيخ شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة.

١٥. تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل، أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين، أبو زرعة، ابن العراقي، تحقيق، عبد الله نوارة، مكتبة الرشد- الرياض.

١٦. التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح، أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد القرطبي الباجي، تحقيق: د. أبو لبابة حسين، دار اللواء- الرياض، الطبعة الأولى، ١٩٨٦م.

١٧. تقريب التهذيب، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق: محمد عوامة، دار الرشيد – سوريا، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.

١٨. التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق: أبو عاصم حسن بن عباس بن قطب، مؤسسة قرطبة – مصر، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.

١٩. تهذيب التهذيب، تحقيق: عدل مرشد، مؤسسة الرسالة-بيروت، الطبعة:الأولى، ٢٠١٤م.

٢٠. تهذيب الكمال في أسماء الرجال، يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج، جمال الدين ابن الزكي أبي محمد القضاعي الكلبي المزي (المتوفى: ٧٤٢هـ)، تحقيق: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م.

٢١. الثقات، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: ٣٥٤هـ)، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، الطبعة: الأولى، ١٣٩٣ هـ -١٩٧٣م.

٢٢. الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله – صلى الله عليه وسلم – وسننه وأيامه)، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجعفي البخاري (ت ٢٥٦ هـ)، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا، (دار ابن كثير، دار اليمامة) – دمشق، الطبعة: الخامسة، ١٤١٤ هـ – ١٩٩٣ م.

٢٣. الجرح والتعديل، أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس بن المنذر التميمي الحنظلي الرازي (ت ٣٢٧ هـ)، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، بحيدر آباد الدكن – الهند، الطبعة الأولى، ١٩٥٢م.

٢٤. جمهرة اللغة، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين -بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٧م.

٢٥. حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية-مصر، الطبعة الأولى، ١٩٦٧م.

٢٦. خزانة الأكمل، أبو يعقوب يوسف بن علي الجرجاني الحنفي (ت٥٢٢هـ)، تحقيق: أحمد خليل ابراهيم، دار الكتب العلمية- بيوت، ٢٠١٥م.

٢٧. الذخيرة البرهانية، برهان الدين محمود بن أحمد بن عبد العزيز البخاري الحنفي (ت٦١٦هـ)، مخطوط في المكتبة المحودية بالمدينة المنورة، برقم ١٠٢٥.

٢٨. ذخيرة الحفاظ، أبو الفضل محمد بن طاهر بن علي بن أحمد المقدسي الشيباني، المعروف بابن القيسراني (ت ٥٠٧هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن الفريوائي، دار السلف – الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٦ هـ -١٩٩٦م.

٢٩. رسالة أبي داود إلى أهل مكة وغيرهم في وصف سننه، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني، تحقيق: محمد الصباغ، دار العربية- بيروت.

٣٠. الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (ت ٥٨١ هـ)، علق عليه وقدم له: عمر عبد السلام السلامي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١ هـ- ٢٠٠٠ م.

٣١. روضة الطالبين وعمدة المفتين، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي –بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٩١م.

٣٢. الزيادات على الموضوعات، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: رامز خالد حاج حسن، مكتبة المعارف– الرياض، الطبعة الاولى، ٢٠١٠م.

٣٣. الزيادات على الموضوعات، ويسمى «ذيل الآلئ المصنوعة»، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١ هـ)، تحقيق: رامز خالد حاج حسن، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض – المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٣١ هـ – ٢٠١٠ م.

٣٤. سنن ابن ماجه، أبو عبد الله محمد بن يزيد بن ماجة القزويني (٢٠٩ – ٢٧٣ هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط – عادل مرشد – محمَّد كامل قره بللي، دار الرسالة العالمية، الطبعة الأولى، ١٤٣٠ هـ – ٢٠٠٩ م.

٣٥. سنن أبي داود، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (ت ٢٧٥هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط – محمد كامل قره بللي، دار الرسالة العالمية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ – ٢٠٠٩ م.

٣٦. سنن الترمذي، ، محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: ٢٧٩هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي – بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م.

٣٧. السنن الكبرى، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣م.

٣٨. سنن النسائي الكبرى، تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠١ م.

٣٩. سير أعلام النبلاء، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى : ٧٤٨هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثالثة ، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م.

٤٠. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي (ت ٩٠٠هـ)، دار الكتب العلمية بيروت– لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ– ١٩٩٨م.

٤١. شرح الكافية الشافية، جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني، حققه وقدم له: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٢ هـ – ١٩٨٢ م.

٤٢. شعب الايمان، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، تحقيق: أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م.

٤٣. صحيح ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: ٣٥٤هـ)، تحقيق: شعي الارنؤوط، موسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٣م.

٤٤. الضعفاء الكبير، أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي المكي (ت ٣٢٢هـ)، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، دار المكتبة العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م.

٤٥. الضعفاء والمتروكون، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت ٣٠٣ هـ)، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي – حلب، الطبعة الأولى، ١٣٩٦هـ.

٤٦. الطبقات الكبرى، محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء، البصري، البغدادي المعروف بابن سعد، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية –بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٠م.

٤٧. طبقات خليفة بن خياط، أبو عمرو خليفة بن خياط بن خليفة الشيباني العصفري البصري (ت ٢٤٠هـ)، تحقيق: د سهيل زكار، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، سنة النشر: ١٤١٤ هـ = ١٩٩٣ م.

٤٨. طرح التثريب في شرح التقريب، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن العراقي، أكمله ابنه: أحمد بن عبد الرحيم، دار إحياء التراث العربي.

٤٩. عارضة الأحوذي في شرح الترمذي، القاضي محمد بن عبد الله بن العربي المعافري المالكي (ت٥٥٤هـ)، تحقيق: حذيفة بن فهد – رضوان بن محمد، دار الكتب العلمية.

٥٠. العلل لابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (ت ٣٢٧ هـ)، تحقيق: فريق من الباحثين، بإشراف وعناية د/ سعد بن عبد الله الحميد، مؤسسة الجريسي للتوزيع والإعلان – الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٧ هـ – ٢٠٠٦ م.

٥١. العلل ومعرفة الرجال، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ)، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، دار الخاني , الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م.

٥٢. فتح العزيز بشرح الوجيز = الشرح الكبير، عبد الكريم بن محمد الرافعي القزويني (ت ٦٢٣هـ)، دار الفكر.

٥٣. فهرسة ابن خير الإشبيلي، أبو بكر محمد بن خير بن عمر بن خليفة اللمتوني الأموي الإشبيلي، تحقيق: محمد فؤاد منصور، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م.

٥٤. الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: محمد عوامة، دار القبلة للثقافة الإسلامية – مؤسسة علوم القرآن، جدة، الطبعة الأولى، ١٤١٣ هـ – ١٩٩٢ م.

٥٥. الكامل في ضعفاء الرجال، أبو أحمد بن عدي الجرجاني (ت ٣٦٥ هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود–علي محمد معوض، الكتب العلمية – بيروت–لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٨ هـ ١٩٩٧ م.

٥٦. كتاب الصوم والاعتكاف، ابو بكر أحمد بن عمر بن أبي العاصم الضحاك، تحقيق: الدكتور عبد الله التوراتي، دار نقطة.

٥٧. كتاب الصوم والاعتكاف، أحمد بن عمرو بن أبي عاصم الضحاك، تحقيق: الدكتور عبد الله التوراتي، دار نقطة للنشر والتوزيع.

٥٨. الكفاية في علم الرواية، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣ هـ)، صححه: أبو عبدالله السورقي،جمعية دائرة المعارف العثمانية–حيدر آباد، الدكن، الطبعة الأولى، ١٣٥٧ هـ.

٥٩. كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، علاء الدين علي المتقي بن حسام الدين الهندي البرهان فوري (ت ٩٧٥ هـ)، ضبطه وفسر غريبه: الشيخ بكري حياني، مؤسسة الرسالة، الطبعة الخامسة، ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥م.

٦٠. لسان العرب، محمد بن مكرم بن على، جمال الدين، ابن منظور، الأنصاري، الرويفعى، الإفريقى، دار صادر –بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٤هـ.

٦١. المتجر الرابح في ثواب العمل الصالح، شرف الدين عبد المؤمن بن خلف الدمياطي، تحقيق: عبد الملك دهيش، مكتبة النهضة الحديثة، الطبعة الخامسة، ١٩٩٤م.

٦٢. المجروحين من المحدثين، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض –المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولي، ١٤٢٠هـ– ٢٠٠٠م.

٦٣. مجلس من أمالي أبي نعيم الأصبهاني، أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (ت ٤٣٠ هـ)، دراسة وتحقيق: ساعد بن عمر غازي، دار الصحابة للتراث – طنطا، الطبعة الأولى، ١٤١٠ هـ – ١٩٨٩ م.

٦٤. المحصول، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (ت ٦٠٦ هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور طه جابر فياض العلواني، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧م.

٦٥. المحيط البرهاني، برهان الدين محمود بن أحمد بن عبد العزيز البخاري الحنفي (ت٦١٦هـ)، تحقيق: عبد الكريم سامي الجندي، دار الكتب العلمية– بيروت، ط١، ٢٠٠٤م.

٦٦. مختلف الرواية، علاء الدين محمد بن أحمد السمرقندي الحنفي (ت٥٣٩هـ)، تحقيق: عبدالرحمن بن مبارك الفرج، مكتبة الرشد، ط١، ١٤٢٦هـ.

٦٧. المستدرك على الصحيحين، أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري (٤٠٥ هـ)، تحقيق: عادل مرشد، دار الرسالة العلمية، ٢٠١٨م.

٦٨. مسند إسحاق بن راهويه، أبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم بن مخلد بن إبراهيم الحنظلي المروزي المعروف بـ ابن راهويه (ت ٢٣٨هـ) تحقيق: د. عبد الغفور بن عبد الحق البلوشي، مكتبة الإيمان – المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤١٢ – ١٩٩١.

٦٩. مسند الإمام أحمد بن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط – عادل مرشد، وآخرون، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠١م.

٧٠. المسند الصحيح المختصر من أحاديث رسول الله، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، ١٣٧٤ هـ – ١٩٥٥ م.

٧١. مصنف ابن أبي شيبة، أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي العبسي (ت ٢٣٥ هـ)، تقديم وضبط: كمال يوسف الحوت، (دار التاج – لبنان)، (مكتبة الرشد – الرياض)، (مكتبة العلوم والحكم – المدينة المنورة)، الطبعة الأولى، ١٩٨٩م.

٧٢. المعجم الكبير، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (ت ٣٦٠ هـ)، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة.

٧٣. معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم، أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلى الكوفى (ت ٢٦١هـ)، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، مكتبة الدار – المدينة المنورة – السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ – ١٩٨٥.

٧٤. معرفة الصحابة لابن منده، أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن مَنْدَه العبدي (ت ٣٩٥هـ)، حققه: الأستاذ الدكتورعامر حسن صبري، مطبوعات جامعة الإمارات العربية المتحدة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦ هـ – ٢٠٠٥.

٧٥. معرفة الصحابة، أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ)، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، دار الوطن للنشر، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ–١٩٩٨ م.

٧٦. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت ٧٦١ هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك – محمد علي حمد الله، دار الفكر – دمشق، الطبعة: السادسة.

٧٧. المغني، أبو محمد، عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، الشهير بابن قدامة المقدسي، مكتبة القاهرة، ١٩٦٨م.

٧٨. المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، لأبي العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبي، تحقيق د. محي الدين ديب مستو وآخرون، دار ابن كثير– دمشق، اطبعة السادسة،٢٠١٢م.

٧٩. المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ)، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة الثانية.

٨٠. الموطأ، مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م.

٨١. ميزان الاعتدال في نقد الرجال، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت ٧٤٨ هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ١٣٨٢ هـ – ١٩٦٣ م.

٨٢. نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني (٧٧٣ – ٨٥٢ هـ)، حققه وعلق عليه: نور الدين عتر، مطبعة الصباح، دمشق – سوريا، الطبعة:الثالثة، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠٠ م.